الجمهورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشـــعبية
وزارة التـــعليم العـــالي والبـــحث العلمي
جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية-
كـــلية الاداب والعلوم الانســـانية
قسم اللـــغة والأدب الـــعربي

الجهـــود اللغويـــة العربيـــة الحديثـــة
اعمـــال عبـــد الرحمـــان الحـــاج صالـــح
أنمـــوذجـــا

مذكـــرة تخـــرج لنيـــل شهـــادة المـــاستر

إعـــداد الطـــالبة:
شهـــلة كـــاكوش

إشـــراف الأستـــاذ(ة):
حنفي غانـــم

السنة الجـامعية:2016_2017

إلى الوالدين الكريمين... اهدي هذا العمل.

أهديه أيضا إلى كل عشاق اللغة واللسانيات.

أهديه بشكل خـاص إلـى الباحث عبد الرحمان الحاج صالح الذي اسس علما جديدا في

الدراسات اللغوية المعاصرة والمتمثل في النظرية الخليلية، والتي من خلالها أصبح الفكر

اللغوي العربي

الحديث أكثر نضجا.

تشكـــرات

يسعدني في هذه الاسطر القليلة إلا أن أتقدم بجزيـــل الشكـــر إلـــى أساتـــذتي وأصدقـــائي الذيـــن حملتهم مشـــقة قـــراءة هذا البـحث ومراجـعته على الحاسوب كما أشكـرهم أيضا على الملاحـظات القيمـة التي أعـانت كثيـرا البحث حتى يشق طـريقه إلـى النـــور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب ألعالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى أله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

إن الحداثة التي شقت طريقها في جميع مناحي الحياة البشرية العلمية، والفكرية منها، امتدت إلى الحياة الأدبية، واللغة العربية بنحوها تتشكل رافدا من روافد الفكر الحضاري الجديد، فقد برز مجموعة من النحاة المحدثين، والذين اختلف شأنهم في تصور هذه النزعة التجديدية في النحو العربي، والتي فرضتها مجموعة ظروف منها التطور و العصرنة، فقد اختلف منهج التجديد بين النحاة ، كما اختلفت ردود الأفعال في تقييم هذه الحركة بين مؤيد ومعارض.

وفي هذه الدراسة سنسلط الضوء على علم من أعلام النحو في القطر الجزائري و العربي وهو الأستاذ الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، الذي لمع اسمه في الساحة الفنية العلمية اللغوية، باحث وعالم منذ شاع ذكرهن نحوي ولساني بارز في العلوم اللغوية.

فالأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح واحد من أبناء عصره قرأ التراث النحوي العربي الأصيل قراءة دقيقة وواعية بمنظار عالي متطور،بعد أن تشبع بالعلوم العصرية ن وواجهته الدراسات اللغوية الحديثة المحلية منها والوافية، كل هذا ولد إشكالية هذا البحث التي جاءت مجموعة تساؤلات وأذكر منها:

كيف نظر عبد الرحمان الحاج صالح للتراث النحوي العربي الأصيل هل هو ارث مقدس يفرض علينا الحفاظ عليه؟ أم انه ثروة ثرية متجددة لا ينهب ماؤها ولا تجدب أرضها؟ وكيف

قرأها في ظل المستجدات العلمية والتقنية؟ وكيف ساهم في إحيائه و استمراريته؟ وما هو مفهوم الأصالة عنده: ما موقفه من التجديد في النحو العربي في العصر الحديث؟ وما منهجه في ذلك؟ وما أشكال التجديد عنده، وكيف استثمر تجديده في خدمة اللغة العربية وتطويرها؟

هذه الأسئلة وغيرها حاولت الإجابة عنها في بحثي الموسوم بـ

(الجهود اللغوية العربية الحديثة- أعمال عبد الرحمان الحلج صالح أنموذجا)

وكان توجيهي لدراسة أعمال عبد الرحمان الحاج صالح لعدة عوامل أوجزها فيما يلي:

-التعرف على أعمال نحوي جزائري، وهو الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، ومدى مساهمته في إحياء التراث النحوي العربي، بدراسته وإحيائه، وتسهيل الاطلاع عليه، وقراءته بمنظار علمي.

-التعرف على رأي الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح في أهم قضايا النحو العربي وأصوله، والتعرف على موقفه من أهم قضايا الراهنة في النحو العربي.

-الوقوف على أشكال تجديده النحوي مناقشتها.

وقد اقتضت طبيعة الدراسات أن أقسم بحثي إلى فصلين وخاتمة، وجاءت الفصول تطبيقية.

فالفصل الأول تحدثت فيه عن إثبات أصالة النحو العربي عند الحاج عبد الرحمان صالح، والذي تحدثت فيه عن النظريات اللغوية الغربية الحديثة والنحو العربي، وكان هذا في

المبحث الأول، أما المبحث الثاني والأخير من هذا الفصل تطرقت فيه إلى الحديث عن حوسبة التراث النحوي العربي.

وبالنسبة للفصل الثاني والأخير فتحدثت فيه عن تجديد الفكر النحوي عند عبد الرحمان الحاج صالح، وذلك من خلال نظريته في اللغة، وهي النظرية الخليلية الحديثة. فعرفت بمبادئها الأساسية في المبحث الأول من هذا الفصل، ثم كيفية استغلالها، واستثمارها بصورة علمية، وهو ما تضمنه المبحث الثاني ، وهو أراؤه التعليمية واستثمار النظرية الخليلية الحديثة في تعليم النحو.

ثم جاءت الخاتمة وهي نتائج مستخلصة لهذه الدراسة.

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي،بأن وقفت على أهم الأراء النحوية للدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، ووصفتها.

وفي الأخير يسرني أن أتوجه بشكري وتقديري واحترامي إلى الأستاذ غانم حنفي الذي اشرف على هذه الرسالة وتعهدّها برعاية وحرصه وعظيم اهتمامه، إذ كان لتوجيهاته القيمة وأفكاره النيرة، ودعمه النفسي والمعنوي، أكبر الأثر في إثراء الدراسة فجازاه الله منا كل الخير.

و من خلاله أرفع شكري لجميع الأساتذة الذين درسوني في مرحلة التدرج وما بعد.

عبد الرحمان االحاج صالح وحياته:

ولد الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح بمدينة وهران في يوم 8 يوليو سنة 1827م، وهو من عائلة معروفة نزح أسلافها من قلعة بني راشد المشهورة إلى وهران في بداية القرن التاسع عشر[1]،تقدم إلى الكتاب كما يتقدم سائر الطلاب لحفظ القرآن في مسقط رأسه وهران، وتعلم بمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريون.[2]

و التحق وهو ابن خمس عشرة سنة بحزب الشعب الجزائري، وفي سنة 1947م بعد حملة واسعة حملتها الشرطة الفرنسية على المناضلين والوطنيين رحل إلى مصر، والتحق طالبا بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية [3] ، وهناك كان على موعد مع القدر، إذ لفت انتباه عبقري، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي (al-khalil ibn ahmed al-farahidi) فعكف على دراسة أرائه ردحا من الزمن، وبقي علم الخليل عالقا بفكره، ولا يزال، ورحل إلى الغرب فتعلم بجامعاتها من علومها ولغاتها، ونال شهاداتها،

ولا يزال فكره متعلقا بالخليل بن أحمد، فعكف على الرياضيات دراسة وتحصيلا، وكل ذلك ليتهيأ له لدراسة علم الخليل بن أحمد، فكان له ذلك.

---

[1]-<عبد الرحمان الحاج صالح > فؤاد بوعلي، شخصيات أدبية وعربية، منتدى ملتقى الأدباء المبدعين العرب.(www.almoltaqa.com 2009/02/26م).

[2]-المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، دار الوعي، دط، 2008م، ص 140.

[3]- <عبد الرحمان الحاج صالح> فؤاد بن علي، شخصيات أدبية وعربية، منتدى ملتقى الأدباء و المبدعية العرب.(www.almoltaqa.com 2009/02/26م)

ولما استقلت الجزائر كان من المساهمين في النهوض بالجامعة الجزائرية تاطيرا، وتطويرا، وأسندت إليه عمادة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فنهض بها خير نهوض، وشارك في كل الندوات التي كانت تقام لتطوير الجامعة الجزائرية[4] .

لكن للأسف توفي أستاذنا الكبير العلامة عبد الرحمان الحاج صالح منذ أيام في تاريخ 2017/03/05، وكان يوم الأحد بمستشفى عين النعجة (الجزائر العاصمة)، وهو عن عمر يناهز الـ90 سنة، فرحمة الله عليه وجزاه الله خيرا الجزاء أمين يا رب على ما قدمه من جهود وانجازات عظمى في النهوض بالغة العربية اللغة المقدسة (لغة القرآن الكريم).

[4]–المدارس النحوية، التوائي بن التوائي ص 140.

المطلب الاول: البحث اللغوي االحديث و أصالة الفكر النحوي العربي

قد يكون من الصعب تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللغوي الحديث إلى ميدان التفكير اللغوي في العالم العربي، ولكن الذي لاشك فيه أن هذه البدايات الأولى ترجع إلى بداية الاتصال بالحضارة الغربية في العصر الحديث، والتي بدأها رفاعة الطهطاوي–rafa'a al) tahtawi) الذي أثار في بعض كتبه الاهتمام بدراسة اللغات، واللغة الفرنسية بالخصوص أثناء بعثته الدراسية هناك. كما ظهرت بعض أفكار الدراسة اللغوية الحديثة في مقالات نشرتها المقتطف، وفي كتابات جرجي زيدان (jorjy zaydan) الذي نشر كتابين في اللغة أحدهما يدعى بـ (الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية)، والثاني بعنوان (اللغة العربية كائن حي)، وحاول فيهما عرض أراء علماء اللغة الغربيين عن طبيعة اللغة، ووظيفتها، وطرق تحليلها، والاستفادة من ذلك في دراسة اللغة العربية.[1]

و هناك من رأى أن البداية كانت في الأربعينات من القرن العشرين، عندما بدأت البعثات المصرية تدرس (علم النفس) في الجامعات الغربية.[2]

ويرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن مفاهيم اللسانيات الحديثة، وتصوراتها راجت وانتشرت في البلدان العربية خاصة بعد أن انتبه الأدباء أنفسهم إلى ضرورة التجديد، وأن الناس بدؤوا– ولاسيما علماء اللغة، يتساءلون يومئذ عن جدوى هذه المفاهيم، إلا أن أكثر هذه المفاهيم

[1]– محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 37، 38.

[2]– نظرية النحو العربي القديم(دراسة تحليلية للتراث اللغوي من منظور علم النفس الإدراكي)، كمال شاهين، دار الفكر العربي، ط2002،1،ص11

لم تعرف بعد على حقيقتها، بل لم يطلع أكثر الناس بعد على تطورها، وكثرة الآراء، والمذاهب التي أثارتها، وما الذي فيها قد انزوى، أو زال ليغلب مذهب جديد عليها، وما الذي ثبت بعد التجديد.

و تساؤل: ما شأن العلوم اللغوية في اللأونة الأخيرة ؟ وهل تأثيرها على المثقفين العرب يعتبر مسا بالأصالة ؟

ثم نفى ما كان شاع عند المثقفين من أن الأصالة كمفهوم تقابل مفهوم الحداثة أو المعاصرة، وقدّم تعريفا رائعا لهذا المفهوم فقال :" أن الأصالة –في الحقيقة – تقابل التقليد و الذي قصده قدامى العرب، أو العلماء الغربيين، إذ الأصيل –في نظره– هو الذي لا يكون نسخة لغيره، ونفى ما تصوره المثقفون من نظرة ضيقة للأصالة وأنها تنحصر في الرجوع إلى القديم".

و قال: "الأصيل– في الواقع– هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يسبق إليهما مهما كان الزمان الذي يعيش فيه، وأضاف أن الأصالة في زماننا هذا الامتناع من تقليد الغربيين خاصة". ولم ينف الانتفاع بما جاء به الآخر، وابتكره، لأن العلم– حسب قوله– أحوج الأشياء إلى التفاعل، والتداخل، والأخذ بما يأتي به اللأخرون. ولتحقيق الانتفاع أكثر يضيف الأستاذ شرطا آخر، وهو عدم الاطمئنان مسبقا لما يأتي به الغير. ووصف البحوث التي يجريها–الآن– اللغويون العرب، والتي يجرونها على محتوى التراث اللغوي العربي خاصة، أنها تتصف – في نظره– بكثير من الهنات، والتي أرجع أسبابها إلى ما يلي:

التبني دون نظر سابق لما جاء به الغرب من الأقوال، والمذاهب اللغوية، بدعوى أن هذه الأقوال هي آخر ما توصل إليه العلم الحديث، وأن الباحثين العرب لم يبلغوا بعد– لقلتهم وقرب عهدهم بالبحث– مستوى الاجتهاد، فإن الأفكار التي تصلنا من الغرب في اللغة، وظواهرها هي وليدة هذا العصر، ثم هي من جنس الأفكار التي تخص علوم الفيزياء، والكيمياء، والأحياء. ومن ثم الاعتقاد بأن جميع ما تصوّروه من المفاهيم، هي حقائق علمية مسلمة من قبل جميع العلماء الغربيين.

أما العامل الثاني فيراه الأستاذ في القصور، وقلة الإلمام بكل ما يجب العلم به، والتعصب لمذهب غربي واحد كون هذا الباحث قد تخرّج على يد ذاك العالم الغربي صاحب المذهب المعني به، فلا يريد عنه بديلا، ويعتقد أشد الاعتقاد أن كل ما يقوله غيره هو من سفاسف الكلام وأباطيله.[1]

ووجدنا هذا التأثر فعلا مع دعاة الوصفية من المحدثين العرب الذين درسوا في جامعات غربية فتبنوا أراء أساتذتهم، ومدارسهم اللغوية.

حيث يقول حلمي خليل(helmi khalmil):" تميز الجيل التالي لجيل الرواد بأنه كان من أبناء مدرسة لغوية واحدة هي مدرسة لندن التي أسسها العالم اللغوي الانجليزي فيرث (firth)، إذ تخصص معظمهم في علم اللغة أو أحد فروعه في جامعة لندن، وبعد عودتهم من بعثتهم تصدوا للتدريس، والبحث اللغوي في الجامعات المصرية. ففي دار العلوم كان عبد الرحمان

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 11–13.

أيوب (abdrahmman ayoub)، و د. تمام حسان (tammam hassan) ، و د. كمال بشر (D.kamal bichr) ، وفي جامعة الإسكندرية كان المرحوم (محمود سعران)."[1]

ونقل لنا الدكتور حلمي خليل ما قاله عبد الرحمن أيوب، ونقده للتراث، وللثقافة العربية بعامة في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي).

حيث يقول:" رأيت حين عهد لي بتدريس النحو العربي في دار العلوم، أن في مجرد تفسير عبارات النحاة نوعا من الاجترار العقلي، لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه، ولا ينهض في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية، ولقد بلغت الشكوى من النحو العربي مدى أصبح من غير الممكن أن يُتجاهل، وكثُر حيث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد وظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكن الأمر عندي أعمق من كل هذا، فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، تقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعني بالمثال قبل أن يعني بالنظرية"[2].

وقال أن الوصيفة عند الدكتور أيوب، هي وصفية المدرسة الشكلية الأمريكية، بل قمة الوصفية كما بلغتها على يد بلومفيلد (bloomfield)، ثم هاريس (harris)[3]، والذي يمثل قمة الصرامة،

[1] – العربية وعلم اللغة البنوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، د ط، 1988م،ص167.

[2]– دراسات نقدية في النحو العربي، ص د، نقلا عن العربية وعلم اللغة البنيوي، ص168.

[3]– عمل هاريس يتطور في ثلاث مراحل كبرى: أولا وضع المنهجية التوزيعية في كتابه

(Methods in stractural stractur) في 1947م.

ثم المرور إلى النحو التحويلي بإدخاله مبدأ التحويلية في1968 في كتابه:

(A Grammar of English on Mathematical principles)

والشكلية فالتحليل البنيوي للغة، وهو يتمثل في تصنيف العناصر اللغوية طبقا لوظيفتها الشكلية داخل الجملة.[1]

أما تمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) فقد صرّح بالدوافع التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب حيث يقول:"ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داءا في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه، فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أغراضه، فتكلموا في جزيئات النحو، لا في صلب المنهج، وشتان بين من ينقد أجزاء المادة، وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها. لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج، لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة"[2] .

وقد بدأ تمام حسان كتابه هذا بتمهيد طرح فيه مدرسة فيرث واجتماعية اللغة من حيث هي عنصر من عناصر النشاط الاجتماعي، الفردي، وخطرها في حياة الفرد لا يقل عن خطرها في حياة المجتمع، وهي الأداة الوحيدة التي تمكن الفرد من الدخول في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه.

و أخيرا التطور ألى مبدأ أخر من التحويليات في كتابه :

=les grandes théories de la linguistique : de la grammaire comparée à la pragmatique,Marie-Anne PAVEAU,Gerges-Elia SARFATI,Armand colin,2003,p 148.

[1] – العربية وعلم اللغة البنوي، ص171.

[2]– اللغة بين المعيارية و الوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 2001م، ص11.

وإذا كان العرف هو الذي يحدد المقاييس الاجتماعية، فإن العرف أيضا هو الذي يحدد معايير الاستعمال اللغوي، فالمتكلم الذي يستعمل لغة المجتمع الذي نشأ فيه إنما يستعمل أصواتها، وصيغها، ومفرداتها، وتراكيبها حسب أصول استعمالية معينة، ومن ثم فإغفال هذا العنصر الاجتماعي في اللغة يحرم الدراسة اللغوية من أقوى خصائصها، و إذا كان كل نشاط اجتماعي تتم دراسته عن طريق الملاحظة، والوصف فاللغة من حيث هي نشاط اجتماعي يجب أن يدرس كذلك بالملاحظة والوصف[1].

أما الأستاذ محمود السعران ففي كتابه(علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) فإنه قدم فيه التحليل البنيوي بما له صلة بالوصفية.

وهو يقول: "وأنا لم ألتزم في جملة ما عرضت مذهبا بعينه في كل أصوله، وفروعه من مذاهب الدرس اللغوي المتعددة، بل ركنت إلى التعريف بالأصول العامة التي ارتضيتها والتي قل أن يختلف فيها أصحاب هذا العلم مع بيان مصادرها، ومذاهب أصحابها في معظم الأحوال مع الإشارة في الوقت نفسه إلى الآراء المخالفة الصادرة عن مذاهب أخرى حتى يكون القارئ على بيّنة من المذاهب اللغوية المختلفة، وعلى دراية بالفلسفات التي قامت عليها وعلى علم بأهم المؤلفات فيها، فلا يضل الطريق في زحمتها عندما يتاح له الاتصال بشيء منها".[2]

[1]– العربية وعلم البنيوي، ص173، يراجع اللغة بين المعيارية والوصفية، ص15.

[2]– علم اللغة، محمود سعران، ص3 نقلا عن العربية وعلم اللغة البنيوي، ص207.

ويقول حلمي خليل (helmi khalil):" إلا أننا– مع هذه الحياة– نلمح الالتزام بنظرية (فيرث) كأن يستهدي بها في تقديم أصول البنيوية التي غالبا ما كان يبني عليها ترجيحاته ومقارناته بين المدارس اللغوية وخاصة عندما يتصل الأمر بدراسته المعنى وتحليله".[1]

وفي شأن هؤلاء الثلة من النحاة المحدثين المتأثرين بالدراسات اللغوية الغربية الحديثة قال الأستاذ: "أن هناك الكثير ممن أوفد إلى فرنسا أو بريطانيا، وتتلمذ على يد أستاذ عرف بمذهب خاص، ورجع إلى بلاده ليعرف أبناء وطنه بهذه الأقوال، وأبدي قبولا في هذا، بل إنه المطلوب من كل من جاءته فرصة الدراسة بالخارج، ولكن الخطأ أن ينقل الباحث الرأي مع ما يخالفه من رأي آخر غربي، وأضاف أنه يجب على كل باحث نزيه أن يبحث عن محتوى البنيوية (مذهب البنية في اللغة والأدب)، ومن أين جاءت؟ وكيف نشأت؟ وما هي الأسس المنهجية، و العلمية التي بنيت عليها؟ ولماذا تدعو إلى تبني تلك الأفكار؟ ثم ما هي المذاهب التي ظهرت بعدها؟ وفي ماذا ناقضتها؟ ثم فيم هي محقة؟ وفيم هي غير محقة؟ ثم ما هي المفاهيم الطارئة فيها؟ وما هي التي تنتمي إلى أقوال القدامى؟ وغير ذلك.

نجد أن الأستاذ بطرحه لهذه الأسئلة يلخص كيفية الاتصال بالنظريات اللغوية الغربية الحديثة، والاستفادة منها إذا دعت الضرورة إلى ذلك، والحكم بموضوعية بعد ذلك على إمكانية تطبيقها على التراث، أو عدم المقدرة على ذلك، أو عدم شرعيته أصلا، وكل هذا سيكون

[1]– العربية وعلم اللغة البنيوي، ص207.

بمنطلق المعرفة بهذه النظريات معرفة كافية لخصائصها، ومكوناتها، وملابساتها من كل الجوانب العلمية.

وأيضا وقف الأستاذ على سلوك عرف به بعض النحاة والباحثين المحدثين وهو تجاهلهم للتراث النحوي العلمي العربي، والذي اختصت به العرب خاصة دون غيرها من الشعوب، والذي ميّزها لما تميزت به من إبداع في مجال اللغة، وهذا التجاهل يرجعه أستاذنا إلى جهل هؤلاء الثلة من الباحثين لجوهر المفاهيم، والتصورات العربية أولا، وثانيا للاعتقاد الراسخ عند أكثر المحدثين أن ما ظهر عند اللغويين العرب من الأفكار، ولم يثبته اللغويون الغربيون فلا قيمة علمية له وهذه– في الحقيقة– التبعية الغربية العمياء ظهرت ملامحها في جميع المناحي، ناتجة عن عقدة النقص أمام الأخر والانبهار بحضارته، فولّدت فينا عدم الثقة فيما انتجناه، والشك في مصداقيته ما لم يرخّص بناءًا على اكتشافاتهم وعلومهم.

وانتقد الأستاذ ما رسخ في أذهان بعض علمائنا من اعتقاد كان قد قاله بعض فلاسفة العلوم مثل أوغست كونت الفرنسي الذي ادعى في القرن الماضي أن الفكر الإنساني يتطور على خط مستقيم، من الفكر الديني إلى الفكر الميتافيزيقي، إلى الفكر الإيجابي، أي العلمي– في نظره– فلا يتصوّره الباحث العربي أن يكون العرب من أكثر من ألف سنة قد توصلوا إلى ما توصل إليه العلم الحديث.

ورأى أن هذه الفكرة– التي أتى بها أوغست كونت– قد صحّحت من قبل كثير من المفكرين، وأن تطور المستوى الفكري الحضاري للإنسان قد يرتقي في زمان قصير جدا، ثم قد يحصل له

استقرار لمدة طويلة، بل وتراجع، وانحطاط، وجمود، وكم من فكرة ظهرت في غابر الزمان فلم يلتفت إليها بعد ذلك الناس حتى ظهرت من جديد في عصرنا الحاضر.

وكان الأستاذ يلمح إلى عودة الحركة، والرقي في الفكر النحوي العربي الحديث، بعد فترة الجمود التي عرفها، والتي صرّح بها في معرض حديثه عن شكل آخر للتقليد السلبي، وهو تقليد النحاة العرب المحدثين للمتأخرين حيث يقول: "وها هنا يتفق هؤلاء المقلدون اللغويين الغربيين، مع المقلدين للشيوخ المتأخرين من النحاة العرب ممن ينتمون إلى عهد الانحطاط الفكري العربي، وقصد بهم النحاة المتأخرين الذين جاءوا بعد عهد الخليل، وسيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وغيرهم ممن استغلق كلامهم- يقول الأستاذ- على أكثر الناس منذ القرن الخامس الهجري، وأعطى مثالا لذلك ابن مالك(ت 672 هـ)، ورأى ضرورة تمييز ما يقوله هؤلاء الفطاحل، ممن جاء بعدهم بأربعة قرون، ورأى أنه ابتعد النحو مع هؤلاء كل البعد عن الروح العلمية، والنظريات العميقة التي تفوق قيمة النظريات الحديثة، وحذّر من خطر التهجّم على هؤلاء العلماء المبدعين، والحط من قيمة ما قالوه، وانتقادهم الانتقاد غير الموضوعي، إما بدعوى أن العلم الحديث قد تجاوزهم وإما لأن ابن مالك (ibn malek)، وشراحه لم يذهبوا مذهبهم.[1]

ورأى الأستاذ أن من قلّد علماء الغرب، أو قلّد المتأخرين من النحاة العرب سواء، لأن كلا منهما يحمل كلام المبدعين من علماء على غير ما يحتمله، إذ يتأوّل الألفاظ التي رد في

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج2، ص14-15.

نصوصهم كما كان يفهمها، ويستعملها هؤلاء، وأن كل هذا تشويه للنحو العربي، وحط من قيمته، وإن كان التمس عذرا في هذا كله، للمستشرقين، الذين يريدون أن يجعلوا نظرية الغرب هي الأصل الذي يرجع له كل شيء، فلم يعذر هؤلاء المتصفحين لكتاب سيبويه، وعلى عيونهم نظارات صنعت في معمل البنيويين، كما علق الأستاذ– والمستشرقين الذين يرجعون كل شيء إلى المفاهيم اليونانية. وكان من الممكن جدا أن يتجنبوا هذا التعسف بالبحث أولا عن أصول المفاهيم الغربية للتمييز بين ما هو جديد حقّا، وبين ما هو قديم جدا لم تأت به العلوم، ولا التقنيات الحديثة، بل توارثه الناس جيلا بعد جيل، وقد بين العلماء بعد ذلك أنه تصور، وليس بحقيقة ملموسة مجمع على صحتها، ثم البحث عمّا كان يقصده العلماء العرب بالفعل في أقوالهم التي تركوها لنا في كتبهم مثل كتاب سيبويه، وشروحه[1].

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج2، ص283.

المطلب االثاني:االبنيوية واالنحو العربي اختلافهما االنظري والمنهجي

فقد قطعت الدراسة الوصفية أشواط، ومراحل متعددة، وسارع الباحثون، والعلماء للخوض في غمار العلم البديع، وقد تمخضت عن هذا المنهج مدارس عدة تُعرف بالمدارس البنيوية[1] .

والبنوية: في أصلها اللغوي اشتقت من كلمة(structure)، ومعناها البناء، ولهذا الكلمة في اللغة الفرنسية(structure) دلالات مختلفة منها: النظام (ordre)، التركيب (constitution)، والهيكلة(organisation)، والشكل(forme)[2]. و البنية جهاز يعمل حسب قوانين تحكمه، ولا نمو لهذه البنية، ولا بقاء لها إلا بفضل القوانين نفسها. فالبنية عالم مكتف بذاته، وهي ليست ركاما من العناصر التي لا يجمعها جامع، فالعناصر المكونة للبنية إنما هي كل تشكّله ظواهر متضامنة بحيث أن كلا منها يرتبط ارتباطا عضويا ببقية الظواهر، ولا قيمة له إلى العلاقة التي تربطه بها، وبواسطة هذه العلاقة، أي أنه لا قيمة له في ذاته. معنى ذلك أن معطيات اللغة لا يتسنى لها أن تدرس باعتبارها ظواهر منعزلة، ذلك أنها تأبى إلاّ أن تحديد الجهاز الذي ينظمها، ويخضعها لقوانينه، فقيمتها لا تكمن في كونها ظواهر منعزلة، ولكنها تكمن في أنها تمثل عناصر بنية ما، فالبنية لا تحدد إلا ضمن سلسلة من العلاقات بين العناصر، فليست هي

1–مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، المكتبة الجامعية، الأزريطة، د ط، 2003م، ص 116.

[2] – منهج البحث اللغوي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2003م، ص 116.

العنصر، ولا هي مجموعة العناصر، ولكنها العلاقات القائمة بين هذه العناصر، ولهذا كله كان من طبيعة المنهج أن تدرس البنية أولا إذ أنها هي الأصل وما عناصرها إلا فروعها عليها، إن البنية وحدة تقوم على قاعدة[1].

وبشكل عام كان معظم اللسانيين الأمريكيين في هذا العهد من دعاة البنيوي، وكما تدل التسمية فالبنيوية تعني أن لكل لغة بنية، وبهذا المعنى فإن كل اللسانيين بنيويون ؛لأنهم يدرسون بنية اللغة، ويبحثون عن الانتظام، والاطراد، والقوانين التي تحكمها[2]

I- أهم ما يتفق فيه النحو االعربي مع اللسانيات البنيوية:

لقد رصد لنا الأستاذ أهم نقاط التقاء النحو العربي وما جاءت به هذه المدرسة اللغوية الحديثة وحددها فيما يلي:

1- أن كلا االعلمين لهما موضوعا وهو اللغة في ذاتها:

يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح: "تهتم دراسة اللغة عند النحاة العرب، والبنيويين باللغة في ذاتها ومن حيث هي، أي من حيث كونها أداة للتبليغ، أو التعبير عما يكنّه الإنسان، ولا تلتفت إلى ما كانت قبل أن تصير إلى ما هي عليه، فهي دراسة آنية لا زمانية.

فكلاهما يتناول اللغة بالتحليل إلى أجزائها الكبرى، والصغرى، وكلاها يبحث عن كيفية تركيبها بعضها في بعض.

[1]- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 301.

[2]- اللسانيات النشأة والتطور، ص200.

وأبرز ما تميزت به اللسانيات الغربية عن الدراسة النحوية العربية هو الاهتمام الكبير الذي أظهرته في القرن التاسع عشر لتحول اللغات إلى لغات أخرى عبر الزمان، وأيضا فتحت الباب من جديد، وعلى أسس عملية جديدة أيضا للدراسة الآنية بعد أن غلا التاريخيون بحصرهم الدراسة في الوجهة التاريخية وحدها، وأيضا حملهم الباحثين في تاريخ اللغات على أن يتتبّعوا تطورا يبني اللغة لا تطور جزئياتها منفردة.[1]

وهناك من يرى أنه لم يكن هم علماء العرب القدامى دراسة اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، وإنما كان همّهم دراسة اللغة العربية وحدها بما لها من صلة بالقرآن الكريم فهما، وأداءا، ومعنى هذا أن نظرة العرب إلى اللغة تختلف عن نظرة اللغويين الحديثة في أصولها وأهدافها.[2]

و قد نوّه الأستاذ بهذا الجهد الكبير للسانيات العربية الحديثة، ثم رجع لينوّه بما أخرجه القدامى من العرب من النظريات العميقة، وما اكتشفوه من أسرار اللغات، ولاسّيما مفهوم العمل الذي أحياه من جديد تشومسكي (chimsky).[3]

2- ينطلق البنيويون من واقع اللغة كظاهرة، وكذلك النحاة الأولون:[4]

فعلم اللغة البنيوي يدرس اللغة في ذاتها من حيث هي لغة، يدرسها كما هي، يدرسها كما تظهر، فليس للباحث فيها أن يغير من طبيعتها، وليس له أن يقتصر في بحثه على جوانب من

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص24.

[2]- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص39.

[3]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص25.

[4]- المرجع نفسه.

اللغة مستحسنا إياها، وينحي جوانبها أخرى استهجانا لها، أو استخفافا بها أو لغرض في نفسه، أو لأي سبب آخر من الأسباب التي يدخل فيها الباحث ذاتيته[1].

قال الأستاذ:" تريد البنيوية أن يعتمد على مجموعة معينة من الخطابات يدونها اللغويون في عين المكان الذي يعيش فيه في زمان معين أصحاب اللغة المراد تحليلها، والبحث فيها، وأن يقتصر هذه المدونة(corpus) هي وحدها، فلا يجسر على تغيير شيء منها، ولا يلجأ في الاستشهاد بشيء من خطابات الباحث نفسه، أو جماعة غير الجماعة المعنية بتلك اللغة".

وأضاف أن التحرج نفسه وجدناه عند النحاة العرب، إذ لا يمكن أن يستشهد إلا بما هو موجود في دواوين العرب التي دوّنها العلماء من الشعر، والكلام المنثور، والأمثال، ولا يلجأ إلى غير ذلك.

ومما يترتب على ذلك هو الاعتماد الأساسي على المشاهدة، وهو السماع عند العرب فكل من النحاة، والبنيويين يجعلون المشاهد المسموع بالفعل هو مادة البحث، والمنطلق لكل تحليل، وقد أشار كثير من النحاة المحدثين إلى أن أهم نقاط التقاء النحو العربي القديم، والبنيوية الوصفية، هو مبدأ السماع.

فمن مبادئ المدرسة البنيوية وصف الواقع اللغوي من خلال السماع عن أصحاب اللغة أنفسهم، ولم يكن هذا المبدأ غائبا عن نحاة العربية، إذ يُعدّ السماع أصلا من أصول الاحتجاج

[1]– منهج البحث اللغوي، ص116.

اللغوي عندهم[1]، الذي كان نتيجة لطبيعة الحياة العربية والإسلامية آنذاك، ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل، والرواية، وأيضا حياة العربي التي عرف فيها التنقل، فقد عُرف عن النحاة الأئمة رحلتهم إلى البادية لجمع اللغة من منابعها الأصلية، وبعفويتها، وبرز في عملهم هذا حرصهم على معرفة الصورة الواقعية للكلام كما ينطقه البدو، فهذا أبو عمرو بن العلاء عندما اشتبهت عليه كلمة(فرجة) أهي بفتح الفاء أم بضمها، وكان هاربا من الحجاج فيقول:" فما أدري بأيهما كنت أشد فرحا، أبقول المنشد(فرجة) بالفتح أم بقول العجوز مات الحجاج[2]؟".

ونذكر أن الكسائي (al-kisaey) خرج إلى البصرة، فلقي الخليل، وجلس في حلقته، فقال له رجل من الأعراب: "تركت أسدا، وتميما، وعندها الفصاحة، وجئت إلى البصرة، فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال الخليل: من بوادي الحجاز، ونجد، وتهامة، فخرج الكسائي إلى البادية وأخذ يسأل البدو عن لغتهم، ويكتب عنهم ما يروونه"، وتذكر المصادر أنه أنفذ خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ.[3]

[1]– دراسات و تعليقلت في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، 1994م، ص192.

[2]– طبقات النحويين واللغويين، ص35.

[3]– ما تلحن فيه العامة، أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، مكتبة الخانجي، د ط، د ت، ص 13.

وهذا الكتاب سيبويه، وقد امتلأ بتصريحه بسماعه عن العرب، و الأمثلة كثيرة جدا أكثر من أن تعد، وتحصى، ومنها قوله: (وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به)[1]، (كذا سمعنا العرب تنشده)[2].

ووجدناه أيضا عند غيره من النحاة، مثل الفراء(farra) في كتابه(معاني القرآن) ومن أمثلته: (وسمعت العرب تقول في نعم)[3]، (و أنشدني بعضهم)[4] .

ولم تقتصر هذه الطريقة في جمع اللغة على الأئمة الكبار في القرن الثاني الهجري، بل استمرت في الرنين الثالث، والرابع الهجريين، ويمثل ابن جني في ذلك اتجاها واضحا، إذ تبرز في كتابه ظاهرة جمع المادة من الاتصال المباشر بالمصدر البشري، ومن ذلك ما يرويه عن لقاءاته مع أبي عبد الله الشجري:"[5] وسألته يوما فقلت له: كيف تجمع(دكّانا)؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرحانا؟ قال: "سراحين، قلت فقرطانا؟ قال: قراطين، قلت فعثمان؟ قال: عثمانون، قلت له: هلا قلت أيضا: عثامين؟ قال: أيش عثامين، أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته والله لا أقولها أبدا".[6]

[1]– الكتاب،26/1.

[2]– المرجع نفسه،219/1.

[3]– معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب، 1983م، ج 1، ص58.

[4]– معاني القرآن،91/1.

[5]– النحو العربي والدرس الحديث، ص 54.

[6]- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب،ط1، 2006م، ص204.

ورغم اختلاط الوصف اللغوي بالتفسير والتعليل في كثير من الأحيان إلا أننا لا نعدم في بعضنا ميلا إلى الوصف المحض فقد رووا عن الكسائي مثلا أنه سئل يوما بحضرة يونس بن حبيب (yunus ibn habib):" لم يجوز أعجبني أيهم قام؟ فقال: أي هكذا خُلقت".[1]

فقد اكتفى الكسائي بوصف الواقع اللغوي دون تفسير، ولا تعليل، وهو بهذا السلوك جسد المنهج الوصفي على حقيقته الذي ينطلق من واقع اللغة كظاهرة كما هي.

ويقول الأستاذ أن فكرة المدونة اللغوية المغلقة هي شيء اختصت به البنيوية.[2]

3- دورة التخاطب وظواهرها:

انطلق الأستاذ من تعريف اللغة أنها أداة التبليغ، وتلك أهم وظائفها، ووجد أن البنيوية تحاول فهم الظواهر اللغوية باللجوء إلى مبدأي الاقتصاد، والفرق.

فعرّف الاقتصاد بأنه ميل المتكلم إلى التقليل من الجهود العضلية، والذاكرية التي يبذلها في عملية التخاطب.[3]

ووجد أن النحاة العرب قد لجأوا أيضا إلى مبدأ الاستخفاف في تفسير ظواهر كثيرة مثل الحذف[4]، والإدغام[1]، والاختلاس.

---

[1]- دراسات وتعليقات في اللغة، ص196.

[2]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص26.

[2]- الخطاب: إن مصطلح الخطاب يعد واحدا من المصطلحات التي حملها إلينا تيار الحداثة، وفي شموليته يعد من أهم ما يمّكن من ضبط سبل الاتصال بين المرسل والمتلقي، عبر الوسيط اللساني.الخطاب الأدبي(من النشأة إلى التلقي مع دراسة تحليلية نموذجية)، نواري سعودي أبو زير، مكتبة الأدب، ط1،2005م، ص10.

3- يراجع أحكام الحذف، مع الجوامع(في شرح جمع الجوامع)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي السيوطي، المكتبة التوفيقية، د ط، د ت، ج3، ص 519،523

وباب الحذف، اللباب في علل البناء و الأعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،353- 356.

وعرّف الفرق بأنه ميل المتكلم إلى تبيين أغراضه للمخاطب، وتخوّفه من أن يلتبس كلامه عليه بكثرة الحذف، والاختصار، وغير ذلك.

فنحاتنا القدامى أعطوا أهمية كبرى للتخفيف من جهة، ولأن اللبس[2] من جهة أخرى.[3]

أهم ما يختلف فيه النحو العربي عن البنيوية:

1-المعيارية و الوصفية:

وعدّ الأستاذ أهم ما تفتخر به البنيوية هو مذهبها الوصفي، فهي تعتبره الوحيد الذي يستحق أن يوصف بأنه علمي.

والنحو العربي لا يكون إلا معياريا، إذ قد يقول أصحابه في كل مناسبة إن هذا حسن، وذاك قبيح[4].

وهناك من يرى أن المعيارية مبدأ مهم في رسم قواعد اللغات ولا ينبغي أن تكون المعيارية مقرونة بهوى النحاة، وعلل النحاة بالضرورة؛ إذ لا بد أن ترتكز على أسس وصفية، فما اطرد

4- الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله من موضعه من غير فاصل بينهما بحركة ولا وقف فتصير هما بالتداخل كحرف واحد ترفع لسانك بهما رفعة واحدة
وهو مقدر بحرفين الأول منها ساكن. اللباب في علل البناء و الاعراب، ص469.

5- جاء عند تمام حسان: أن المعروف أن اللغة أداة اتصال بين أفراد مجتمع يتكلمها، وغايتها هي الإبلاغ بوضوح عن خبر ما أو شرط أو طلب أو إفصاح
عن إحساس بعينه يحس به المتكلم. هذا الوضوح هو الذي يسمى أمن اللبس ومن أجله قامت قرائن المعنى النحوي. الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، ط1،2000 م، ص17.

[3]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2،ص26.

[4]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج2،ص27.

أو شذ أو قل أو جاز....إلى غير ذلك من الأحكام النحوية لا يأتي به النحوي على هواه، بل من واقع النصوص اللغوية بقدر ما كان في وسع النحاة استخلاصه[1].

و قيل إن هناك فرقا بين مهمة الباحث اللغوي التي تتخلص في وصف ما يلاحظه من ظواهر لغوية بدقة، وموضوعية، ومهمة المعلم الذي يضع القواعد التي ترشد المتعلمين إلى الصواب وتجنبهم الخطأ.[2]

واللغة نظام عرفي؛ بمعنى أن العرف هو الذي يحدّد معايير الاستعمال في اللغة، فالمتكلم بلغة ما يستعمل اللغة في أصواتها، وتراكيبها، ومفرداتها وفقا للعرف اللغوي للجماعة التي ينتمي إليها، فالصواب إذا هو أن يكون استخدامه لها موافقا لهذا العرف. و الخطأ هو أن يكون استخدامه لها مخالفا له.

إن العرف هو الذي يضع الأنظمة، وهو الذي يقرها، وهو الذي يحافظ عليها. والنظرة المعيارية إلى اللغة مقبولة، بل ضرورية في كثير من الأحوال فهي لازمة لتعليم اللغة القومية، والحفاظ على اللغة المشتركة من تأثير اللهجات المحلية، ولكن هذه النظرة مرفوضة حين تقوم بدراسة اللغة؛ إذ ينبغي على الدارس أن يصف ما يسمعه وصفا دقيقا موضوعيا، وليس من عمله أن يضع قواعد يستخدمها للحكم بالصواب، أو الخطأ.[3]

[1]– المستشرقون والمناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمايرة، وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن،ط3،2002م، ص95.

[2]– القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي،1995م، ص126.

[3]– المرجع نفسه، ص 127.

و يقول عبد السلام المسدي:" والحقيقة التي خفيت أن الوصفية، والمعيارية مقولتان لا تنتميان– على صعيد فلسفة المعارف– إلى نفس المنطق المبدئي، ولا إلى نفس الحيز التصوري فليستا من طبيعة واحدة حتى يتسنى مقارنة إحداهما بالأخرى فليس لزما أن تقوم بينها علاقة ما: تواز، أو تصادر، أو تطابق؛ فهما مصادرتان فكريتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى".[1]

ودافع الأستاذ عن المعيارية بقوله:

1– إن معيار اللغة ظاهرة من الظواهر، وهي سلوك تخص الناطق بها، وقال أنه لا توجد لغة في الدنيا يخطىء الناطق بها عرضا في عبارة معينة فلا يقوّمه أحد من أصحابها؟ ورأى أن أي لغة في الدنيا هي خاضعة لما تعارف عليه أصحابها.

وأيضا يقول: أننا لا يمكن أن نكتفي بالوصف لجانب واحد من اللغة، وهو وحداتها وكيفية تقابلها بعضها إزاء بعض كما هو الشأن عند الوصفيين، ونترك كيفية صياغتها التي تضبطها الضوابط.

و رأى الأستاذ أنه قد وقع تخليط بين الحكم الذاتي الذي يمكن أن يصدر من الباحث، وبين الحكم الصادر من الناطقين باللغة أنفسهم فالمعيار كظاهرة يجب الاعتداد به.

[1]– اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، د ط، 1986م، ص 15.

إن قولهم هذا جيد، وذلك رديء إنما يخص الخروج من القياس أي الباب، وهذا يكون قليلا جدا في استعمال الفصحاء؛ أي السليقيين من الناطقين؛ ولا يعتبرونه لحنا؛ أي خروجا مطلقا من العربية.[1]

2- **االعلة:**

من بين ما اختلفت فيه البنيوية عن النحو العربي العلة.

وكان التعليل من بين ما آخذه الوصفيون على التراث النحوي العربي، واعتبروه مما أبعد اللغة عن واقعها اللغوي الاستعمالي إلى الجانب العقلي الفلسفي، والميتافيزيقي، وأّرجع ذلك إلى تأثير النحو العربي بالمنطق الأرسطي.

لقد قسّم أرسطو العلل على أربع و هي: مادية، وصورية، وفاعلية، وغائية، فالعلة المادية هي التي يجيب بها عن السؤال: ما الشيء؟ و العلة الصورية هي التي يجيب بها عن كيف؟ الفاعلية هي التي يجيب بها عن فعل الشيء؟ والعلة الغائية هي التي يجيب بها عن لم؟

والاستدلال بهذا العلل ينتج برهانا صادقا إذا اعتمد على مقدّمات يقينية مؤديّة للعلم،أما إذا أُعتمد على مقدّمات ظنية فانه يؤدي إلى ما يسمى بالاغاليط أو السفسطة.[2]

والواقع أن التعليل يشكل أصلا أساسيا من أصول البحث النحوي العربي عند الأوائل، وبخاصة عند الخليل (al-khalil)،[1] وسيبويه (sibawayh) الذي نجده يختلف عندهما عما

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص26-28.

[2]- أصول النحو العربي(وأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، محمد عيد، عالم الكتب، ط1، 1997م، ص113.

وجدناه عند من لحقهم من النحاة، حيث كانت العلة عندهما بسيطة، وقريبة المأخذ، والمثال، حيث كانت تبرز الحكم النحوي، ولا تزيد على ذلك.[2]

ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئا فشيئا، حتى اتصل بالعليل الأرسطي من جهة، وبالتعليل الكلامي، والفقهي[3] من جهة أخرى، حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي، فقصد النحاة إلى التأليف في العلل النحوية تأليفا خاصا.

ويظهر التعليل بصورته الجديدة جليا، واضحا، ومركّزا عليه عند النحاة، في مؤلفات القرن الرابع الهجري، فقد أعطت فكرة أكيدة أن العلة ألقت بعصا التفرقة بين النحاة، ودفعتهم إلى الجدل، واستخدم الوسائل للمدافعة، كما دفعهم أمر العلة إلى التعمق، والنظر إلى درجة تجاوز الأمر الواقع إلى الأمر المفروض الذي لم تنطلق به العرب. وهذا الأخير- بطبيعة الحال- قد أدى بهم إلى اختراع العلة أولا، ثم اختراع القاعدة بعد ذلك، لما يعرض، لا لما يُسمع، وهذا ما أثقل النحو بما ليس فيه، ولا منه.

---

[2]- ونقل لنا الزجاجي في(الإيضاح في علل النحو)، أن الخليل سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟فقال:

< إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت منه>.الإيضاح في علل النحو، ص 65،66.

[3]- أصول النحو العربي(في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي)، بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، ط1 ،1999م، ص 63.

[4]- يختلف الباحثون المحدثون في القول بوجود مؤثرات خارجية من الفلسفة، وأصول الفقه و غيرها أثرت على التعليل النحوي، فبينما يؤكد هذا الأمر بعضهم، رفضه آخرون، وهم في ذلك أربعة فرق، يراجع: التعليل النحوي(في الدرس اللغوي القديم والحديث)، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، دار السيرة،ط1،2007م، ص 237-257.

وكما أسلفنا الذكر أن هذه الظاهرة برزت في معظم مؤلفات القرن الرابع الهجري، وبخاصة في مؤلفات أبي علي الفارسي (abi ali al-fàrisi)، ابن جني (ibn jinni)[1].

وفي أمر الاعتلال ظهر اختلاف كبير بين النحاة، حتى إن أحد المحدثين قال: الخلاف فيما يصح أن نسميه فلسفة النحو أشد من الخلاف في النحو نفسه، فكان هذا الأخير من بين إشكالات العلة، والتبرّم منها، ولعل أولى محاولات التصدي للعلة كانت على يد ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة، الذي قسم فيه التعليل على نوعين:

العلل الأول، والعلل الثوان، أو الثوالث.

وفرّق بين الأول، والثاني؛ إذ النوع الأول تحصل لنا به معرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثوان هي المستغنى عنها في ذلك.[2]

أما من وجهة نظر البحث العلمي الحديث فإن المنطق الصوري- منطق أرسطو- لم يعد منهجا صالحا للبحث، إذ حلّ محلّه الاستقراء الذي لا يعتمد في بحثه على اتخاذ المقدمات اليقينية أو الجدلية، أو السفسطانية وسيلة للبرهنة الصورية، بل يعتمد على الملاحظة، والتجريب، والوصول إلى الحقيقة بذلك.

فالتعليل المنطقي إذن لا يصلح وسيلة عملية في اللغة، والتعليل الوصفي في اللغة يحقّقه استخلاص ملاحظة استقرائية يعقد أنها تفسّر الظاهرة اللغوية موضوع البحث، إذ تُدرس اللغة

[1]- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، سعود غازي أبو تاكي، دار غريب، ط، 2005م،ص344.

[2]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، دار المعارف، ط3، د ت، ص35-36.

على أنها كيفيات تُقرر، وواقع يُتحدّث عنه، وليس هناك غاية للباحث عن الغاية إزاء النص؛ فالأول متواضع يقرر ما في الظاهرة اللغوية فقط، والآخر طموح يعني نفسه بالبحث عما وراء ذلك[1]

ويرى عبده الراجحي (al rajhi) أن النحو العربي قد تأثّر بالمنطق الأرسطي منذ المرحلة الأولى، وأن هذا التأثّر صار طاغيا في القرون المتأخرة، وأن هذا قد أدى أن يكون النحو العربي(صوريا)، وليس (واقعيا)، ومن ثم اهتم بالتعليل، والتقدير، والتأويل، ولكن لم يركّز درسه على الاستعمال اللغوي كما هو في الواقع، وعدّه أهم جانب في نقد الوصفيين.[2]

ويرى الأستاذ أن رفض العلية (السببية) من الأوهام المشهورة في زماننا، وإن كان هذا القول قد تفرّغ من قول آخر يرى فيه السؤدد، وهو أن العلم لا يبلغ غايته، ولا تتحقق أهدافه إلا إذا انتقل من ملاحظة الأشياء في ذاتها إلى ملاحظة العلاقات، والنسب القائمة بينها. فإن أهم غرض يعقد الباحث على موضوع بحثه هو اكتشاف هذه العلاقات، فهو ينظر في آخر الأمر إلى هذه الأشياء نفسها، والترتيبات بين الظواهر، والأحداث فإن تمّ له العثور إلى هذه العلاقات وجب أن يبرهن على لزومها، وضرورتها أو عروضها، وعدم بقائها. مفهوم اللزوم هو أهم عنصر يدخل في تركيب القوانين العامة.

[1]– أصول النحو العربي، محمد عيد، ص 114،115.

[2]– النحو العربي والدرس الحديث، ص48.

فإن يلزم شيء عن آخر في الطبيعة أحق بأن يكشف عنه الباحث من أي ملاحظة أخرى يحصل عليها. وكذلك يصير القانون العلمي ذا مفهوم واضح إذا ثبت لنا بالاستقراء. (أي بالمشاهدات الكثيرة، والتصفح الواسع).

إلا أن هذا– يقول الأستاذ– لا يكفي في بعض الأحيان، والعلم الحقيق هو من لا يرتاح أبدا إلى ما يحقّقه هو أو غيره من نتائج؛ لأن القوانين ليست من هذا النوع الذي أثبته.

ويضيف الأستاذ أن ما عرفته الدراسات اللسانية من تحليل جديد، وهو إدخال البحث الكمي عليها، بدل الاقتصاد على الجانب الكيفي، وقدّم شرحا لهذه الطريقة الرياضية التي تعالج الظواهر اللسانية، فتُمكن من استنباط العلاقات الثابتة القائمة بينها برسم المنحنيات فتبيّنها بطريقة موضوعية، ويرى أن ما توصلّت إليه هذه البحوث من نتائج عجيبة مقنعة في ميدان البحث الكمي، فقد أخذ الباحثون يشكّون في قيمة المناهج التقليدية، وصاروا يتوقون إلى تحويل الأوصاف الكيفية على دوال رياضية، وتعميم المفاهيم الكمية، وطرقها التحليلية في جميع ميادين البحث.

و يرى الأستاذ أن هذه النزعة مغالية، ويصفها بالضيّقة لأنها تريد أن تحصر جميع القوانين في الصورة الدالة، فهي تنكر كل محاولة تعليلية في البحث العلمي. بل وتعتبر العلة كمفهوم ميتافيزيقي محض.

ويضيف الأستاذ أن هذه الفكرة ورثناها عن مذهب أوغست كونت (مؤسس الايجابية)، وسمي كذلك لأن أتباعه تعلّقوا بما يمكن مشاهدته، وتركوا ما دون ذلك لأنه سلبي.

ويرد على هذا المذهب المغالي من وجهين:

الأول: لا يتحقق أن تكون العلّة من المفاهيم الخاصة بالفلسفة العامة، فقد أثبتها أيضا علماء الفيزياء، والأحياء، وغيرها، ويرون أن استنباط العلاقات اللازمة بين الأحداث وإن كان يدعو إليه المنهاج العلمي، فهو ليس كل العلم، وإن اكتفى الباحث بالملاحظة الاستقرائية، وإثبات هذه العلاقات، وترك التفسير العلمي لها، والتوجّه العقلي المنتظم فقد أضاع نصف العلم.

الثاني: هو أن كونت لم يتبين عنده جيدا مفهوم العلة كما يفهمه المحدثون، فقد تناسى أن التعليل العلمي الحقيقي هو أن نبين كيف تُنتَج القوانين بعضها من بعض لأننا إذا توصلنا إلى بيان كيفية تفرّع القوانين بعضها من بعض فقد بينّا بذلك كيفية خروجها إلى الوجود أي عللها وأسبابها بمعناها العلمي.

فقد وضّح العلماء التفسير العلمي بقولهم، إن التفسير العلمي في الحقيقة سلسلة من العمليات الاستنتاجية، والاستنباطية يجريها الباحث في نفس الوقت على رموز القوانين المجردة، وعلى أعيانها المشخّصة. فكلّما أفضى الاستنتاج إلى إثبات قضية ما باللزوم العقلي المحض، وتبيّن له في الوقت نفسه ثبوت ما يناسبها في الواقع المحسوس فقد كشف بذلك عن علّتها، وسر وجودها، لأنه بفصل ما يجده من النتائج المحسوسة على مشاهداته للواقع يكون قد حوّل(المنقول إلى معقول)؛ أي ما هو منقول إليه بواسطة الحواس على معقول فبيّن معلّل، (و كل معقول فهو معلل بهذه الكيفية) تستسيغه بديهة العقل، ويطمئن له الفكر.فهذا هو التفسير العلمي المنظّم.

فاستخلص الأستاذ من سابق قوله أن التعليل أيضا من مميزات المعرفة العلمية رغم هجوم الايجابيين عليه وقد تعلّق به بعض المثقفين، فقد فساده علماء آخرون من وجهتين:

الحجة الأولى: إن ما يظهر للحواس ليس محصورا بالضرورة فيما تعارفه الناس منذ أن شعروا بوجودها، وبدؤوا في النظر فيها. كم من ظاهرة كانت كامنة في خبايا الطبيعة فكشف عنها البحث، وكم من ظاهرة كانت تعتبر من مفاهيم ما وراء الطبيعة قد بان بعد أنها من أحداث هذه الطبيعة، وقد حصل ذلك لا بمجرد التأمل، والتفكير في خلية المفكر، بل في المعامل والمخابر.

الحجة الثانية: هي أن الظواهر المحسوسة ليست هي وحدها التي تستحق أن ينظر فيها فإن موضوع العلم ليس هو خواص الأشياء المحسوسة فقط، بل وكذلك خواص الأشياء المعقولة مثل الكائنات الرياضية(كالعدد السالب، والخيالي، والأصم.....وغيرها). لأن هذه الكائنات المقولة يركبها الرياضي، ويحللها فيحصل على كائنات جديدة، وإكتشافات خطيرة[1].

والحقيقة أن التعليل أداة أصلية من أدوات العلمي بدونها يتحول العلم إلى مجرد جمع وتصنيف، وإذا كان التصنيف نفسه عملية تفترض معيارا فإنها عملية تعتمد على نوع ما من التعليل، والتأويل[2].

[1]– بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص29–31.

[2]– إشكاليات القراءة وآليات التأويل، حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب، ط،2005م، ص203.

ولأن العلّة في النحو العربي قوبلت بالرفض، والنقد بحجة أنها عقلية فقد توجه الحاج صالح بكلامه إلى هؤلاء يحذرهم من خطر تسرب الأفكار الأجنبية القديمة تتعلق بموضوع المنطق، وعلاقته باللغة فتعلّق بالأذهان أنه مستحيل أن تكون اللغة كلها منطقية، وبالتالي أن تخضع لسلطان العقل. وبيّن أن هذه الأفكار أخذت عن اللغويين الذين غلبت عليهم النزعة الفلولوجية من أمثال مندريس (menderes)، وغيرهم والذي يقول في كتابه اللغة: "ليست اللغة منطقية دائما، وكل منا يتألف من ذكاء، وإرادة، وحساسية، وفي كثير من الأحيان نستطيع أن نلحظ فرقا بين لغة العقل، والمنطق، ولغة الإرادة، والرغبة، ولغة الانفعالات، والحساسية".

وبيّن أن هذه الحقيقة تحمل معها خطأ، ذلك أن اللسان البشري هو أداة تعبير لجميع ما يقع فينفس المتكلم، العقلي، والوجداني، والأدبي، فقد تكون على هذا منتظمة أي خاضعة للعقل، وقد يصيبها اضطراب مماثل لاضطراب النفس، فلا تخضع حينئذ للعقل. ومن ثم وجدت هذه الرؤية بأنه لا يجب أن لا تخضع اللغة لسلطان العقل، وهذا الالتباس نتج عن شيئين:

أولا: أنهم يرون العقل كله منحصرا في مجموعة من القواعد المنطقية الجامدة، فإن خرج شيء عنها، قالوا قد خرج عن سلطان العقل، وقد تناسوا أن هذه الميزة الإنسانية هي قبل كل شيء تشاط، وعمل فكري ذو قوة إنشائية، وبناءة عظيمة، فكان يجب أن يميزوا بين الأحكام الساذجة التي تلتفت إلى انسجام الأشياء الخارجية، وبين الأحكام العلمية التي تقصد انسجامها العميق. ويضيف أن ما من ظاهرة في الدنيا إلا ويمكن لعقل- على ممر الزمن- أن يدركها إدراكا كافيا بالكشف عن بنيتها الحقيقية وعن كيفية اندماجها في النظام الذي يتضمنها، وبيان علل حدوثها،

وتحولها، وكما خرج شيء عن هذا الذي أثبتوه اقتنعوا بضرورة تعليل إن اقتضى الحال، لا لهدمها وإزالتها، بل لتوسيعها وتصحيحها حسب ما تقتضيه اكتشافاتهم.

ثانيا: يشير الأستاذ إلى الالتباس الذي وقع في كلمة منطق التي ترجمة لكلمة يونانية يرجع أصلها إلى مادة (logos)، والتي تدل على عدة معان، ومنها كلام، وعقل، ووجدنا هذا–قال الأستاذ– الظن عند أرسطو الذي يعتقد بوجود تواز، وتطابق تام بين المجاري العقلية، والمجاري اللغوية. الذي أثبت علماء النفس عكسه. ولكن لا يجوز أن يستنتج أن الظواهر اللغوية غير قابلة للتحليل العقلي.

فالظواهر إذا لم تعقل؛ أي إذا لم تُحوّل إلى نظام واضح يمكن تعليله، وتفسيره، فقد بقيت في حيز المجهول، ولم يحصل أي علم حقيقي بإدراكها الإدراك الحسي المجرد. وهناك فرق بين أن يُعقل نظام اللغة، ويُفسره تفسيرا عقليا(بالانتقال من المعلوم إلى المجهول)، وبين أن يجعل منطقيا(منسجما في مظهره الخارجي).

ويرى الأستاذ أن هذه الالتباسات استغلّها المحدثون العرب للهجوم على البحوث التي استعملها النحاة العرب في القديم، واتّهموهم ظلما بتهم كثيرة، ومنها محاولة إخضاع اللغة للمنطق، وتهاونهم في بالنقل، والسماع، وأشار إلى من تعصّب للمذهب الكوفي الذي حكم المنهج الاستقرائي اللائق للغة، وفي هذه المسألة يؤيد الأستاذ البصري الذي رفض تكسير قاعدة التي

استنبطها بالاستقراء الواسع لأجل شاهد واحد سُمع من ناطق واحد ينتمي إلى جماعة من العرب غير موثوق بعربيتهم، أو وصل إليه برواية ضعيفة[1].

لقد أثبتت شرعية العلة في النحو العربي على غير ما وجدناه عند غيره الذين اكتفوا بإعادة ما جاء في كتب الأصول بنقلها، ولم يزيدوا على ذلك إلا بالشرح البسيط لها. أما أسلوب الأستاذ فكان علميا ممنهجا ومقنعا؛ إذ لم تكن فيه الانطلاقية لغوية أو عربية فحسب، بل كانت انطلاقته من واقع العلوم، والتفكير البشري بصفة عامة، ونجده في هذه النقطة لم يتحرّج في تأكيده على ضرورة إعمال العقل والفكر في القضايا اللغوية.

وفي عرضه للمدارس اللغوية الغربية الحديثة، وعلاقتها بالنحو العربي، ركّز على واحدة منها، وهي الأكثر تأثيرا في توجّهات بعض نحاتنا العرب المحدثين، وهي المدرسة البنيوية خاصة، هذه الأخيرة التي طارت شهرتها في البلدان الغربية، والعربية، ووصلت إلى بلدان العربية عن طريق ثلة من الباحثين، والذين تابعوا دراساتهم الأكاديمية في البلدان الغربية، فظهر بذلك تأثّرهم بها، فحملوا أفكارها، ونقلوها إلى أوطانهم، محاولين بذلك خدمة لغتهم، وتطوير دراستها بإخضاعها طوعا أو عنوة لخصائص وسمات هذه النظرية، بدعوى العصرنة من جهة، والعملية من جهة أخرى.

ونجد أن كثير من النحاة العرب المحدثين تعرضوا إلى هذا الموضوع– البنيوية والنحو العربي– في مؤلفاتهم النحوية، ولكن أغلب هذه المؤلفات راحت تعدّد مظاهر الوصفية في

[1]– بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 32–35.

النحو العربي، في محاولة للمواءمة بينهما من أجل إثبات علمية للنحو العربي بتحقيق هذا الانسجام، وإن كنا سلّمنا لهم بسلامة النية، فإننا لا نستطيع أن نسلّم لهم بصواب المنهج؛ ذلك أن هؤلاء الثلة لا يعتقدون علمية في النحو العربي من غير موافقة مبادئه لمبادئ البنيوية الغربية.

وهناك من ذهب إلى أن العرب عرفوا المنهج الوصفي الخاص بالبنيوية قبل الأوروبيين بما يزيد عن عشرة قرون حين جمعوا اللغة العربية، وسجلوا نصوصا، ثم أخذوا يصفون ظواهرها المختلفة، من أصوات، وبنى، وجمل، ودلالات[1].

وذهب آخر إلى أن مواجهة الفكر الغوي القديم بالفكر اللساني المعاصر يؤدي إلى نوع من اللاتاريخية، إذ يضطرنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية بسيطة، وتكنولوجية منعدمة بمقياس عصر الانفجار العلمي، والتكنولوجي، فلا يمكن هنا إلا الاستئناس برأي القدماء في هذا المجال[2].

لكن أستاذنا عبد الرحمن الحاج كان عمله مختلفا نوعا ما، فقد عقد هذه المقارنة بين البنيوية والنحو العربي في مبادئهما، وحدّد نقاط الاتفاق، ونقاط الاختلاف، وكان لابد من نقاط الالتقاء التي توجد له شرعية هذه المقابلة، ومن ثم المقارنة بينهما، التي اكتشف منها- رغم نقاط الالتقاء منها- اختلاف النحو العربي عن البنيوية منهجا، ونظرية.

[1]- فصول في علم اللغة العام، محمد علي عبد الكريم الرويني، دار الهدى، د ط، 2009م، ص82.

[2]- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص37.

وقصد بالنحو العربي نحو الخليل، وسيبويه، ومن تبعهم من أئمة النحو المتقدمين، الذين كانت لهم في النحو العربي نظرية علمية تحتاج إلى الكشف عنها، والافتخار بها، دون الحاجة إلى نظريات غربية، وغريبة عنّا.

و كما قلنا اختلف منهج الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في معالجة هذه المسألة، باختلاف الهدف، فالأستاذ ما كان يريد إثبات علمية النحو العربي فحسب– بعقده.

هذه المقارنة–بقدر ما كان يريد إثبات أصالته أيضا، ووجدنا أن مفهوم الأصالة عنده يعني الإبداع، والمغايرة، فرفض التقليد السلبي الذي عرف عند دعاة البنيوية من النحاة المحدثين العرب. ولكنه مع ذلك لم ينف ضرورة التلاقح بين النظريات اللغوية المختلفة شرقها، وغربها، والاستفادة مما توصلت إليه في علومها اللغوية المختلفة وتقدمها، كلما دعت الضرورة لذلك.

ومعرفته الجيدة بهذه النظريات، مكنته من القدرة على الكشف عن نقاط القوة، والضعف فيها وبالتالي دراستها دراسة نقدية وافية، ويظهر ذلك في كتابات[1] الأستاذ حول هذه النظريات.

وربما مما ساعده على ذلك سعة اطلاعه، وكذلك تمكنّه من اللغات الأجنبية.

[1]– يراجع كتابه بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 139–176.

المطلب الأول: اللسانيات الحاسوبية والتعريف بها.

مما لاشك فيه أن معالجة اللغة العربية كلغة من اللغات الطبيعية تدخل في علم مخصوص وليد التطورات التكنولوجية المتقدمة، آلا وهي اللسانيات الحاسوبية، مجالها البحثي دقيق، وجديد، يعرض لآخر النظريات، والتطبيقات الحاسوبية المجربة على جميع اللغات الطبيعية، فهي إذن ميدان أقرب إلى العلوم الصلبة منه إلى العلوم الإنسانية المرنة؛ حيث يلتقي فيه الجانب النظري اللساني بكل خلفياته المعرفية، والمنهجية، والجانب التقني المعلوماتي بكل تطوراته ليصوغ ما اصطلح عليه بالهندسة اللسانية، أو تكنولوجيا اللسان.[1]

وقد عرّف أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح باللسانيات الحاسوبية، وتاريخها عند الغربيين، والتي كانت بدايتها في الخمسينيات من القرن العشرين، وعقدت في ذلك مؤتمرات في سنة 1956 م، ثم سنة 1958م. ثم بدأت في التطور شيئا فشيئا، وأشار إلى أن أقدم الاختصاصيين في الحاسوبيات، والذين شعروا بأهمية التزويج الفعلي بين علوم الحاسوب، وعلوم اللسان انه الباحث الأمريكي هاريس(harris) ، وهو من زملاء تشومسكي (Chomsky).[2]

لذلك فإن جهدا كهذا يتطلب التعاون الكافي بين خبير البرمجة الإحصائية، واللغوي، وذلك ليكون في وسع اللغوي أن يعرف إمكانيات البرمجة، أن يقف على الأبعاد التي يمكن أن تختصر في سبيل إنجاز أسرع، وأدق، وأشمل.[3]

---

[1]- اللسانيات الحاسوبية، عز الدين غازي، منتدى علم النفس المعرفي. www.Psy-conyntive.net(-2009/04/05 م).
[2]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص233.
[3]– تطبيقات في المناهج اللغوية، ص297.

وصعوبة العمل في مجال اللسانيات الحاسوبية قد اعترف بها الأستاذ لأنه مجال متعدد الاختصاصات، ومازالت الأجواء غير مهيئة للعمل الجماعي، فمن النادر جدا أن نجدا أن نجد شخصا واحدا يعمل عدة تخصصات.

ولحل هذه الإشكالية يطالب بأن يكون هناك حوار بين الفريقين اللسانيين، والبرمجيين، ومن جهة أخرى اقترح الأستاذ أن يكون هناك تخصص في الدراسات العليا ويتلقى الفريق تكوين مكثفا في اللسانيات والرياضيات، وكل ما يخص الحاسوب، والبرمجة.[1]

وربما كان من أهم عوامل نجاح هذا المشروع أن يشجع على الإقبال عليه من قبل يا، ينالون على إنجاز بعض جوانبه، درجاتهم العلمية، ويحسب أن يحدث تنسيق بين أساتذة التخصص– في بعض الجامعات العربية– حتى يتوزع الجهد، وتعّم الفائدة.[2]

وأستاذنا من الرواد الذين خاضوا التجربة من المخبر الذي يشرق عليه في الجزائر العاصمة، ويحمد له أن يكوّن فريق بحث معه من طلب في الدراسات العليا في هذا المجال.[3]

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص231–232.

[2]– تطبيقات في المناهج اللغوية، ص297.

[3]– يراجع بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص240،239.

المطلب الثاني: النظريات اللغوية كأساس للعلاج الآلي للغات.

من المعروف أن المعالجة الآلية للغة تقتضي صياغة اللغة صياغة منطقية رياضية، حتى تستجيب لاستعمالها آليا.

" إن التحليل المنطقي الرياضي الحاسوبي للأنظمة اللغوية يستوجب أن تكون الصياغة واضحة غير ضمنية، محددة المبادئ لا يشوبها التعسف أو التعقيد[1]".

و ظهرت بالفعل نظريات لغوية كان لها الدور الفعال في هذا العمل، وهي النظريات اللغوية الغربية خاصة.

أ- النظريات االلغوية الغربية و االعلاج الآلي للغات:

كما أسلفنا الذكر فإنه قد ظهرت مجموعة من النظريات اللغوية الغربية، والتي استطاع أصحابها صياغتها صياغة رياضية،لأنه لا سبيل إلى استغلالها ألليا، إن لم تكن رياضية.

وقد ظهرت بحوث، ونظريات رائدة في هذا المجال، ذكر الأستاذ أشهرها، واستغله بعد ذلك عدد من التسلسلي الذي وضعه (هاريس)، ووسعه، واستغله بعد ذلك عدد من المهندسين، وناقشوه، ومنهم تشومسكي كمثال لعديد من اللسانيين التوليديين، وكانت هذه النظريات كلها قد اهتمت بالتحليل النحوي.

[1]- "العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنوام تشومسكي"، شفيقة العلوي masta.dz(2009/03/07 م).

غير أنه ظهر باحث أمريكي يدعى شانك (chaank) يعتقد أن الحل الناجح لمشاكل العلاج الآلي يكمن في استكشاف معاني النص، سماه (التحليل المفهومي)، واعتبر التحليل النحوي إضاعة للوقت.[1]

فمما لا يدع مجالا للشك أن المعالجين التركي والصرفي لم يحققا المبتغى المرجو من وراء نماذجها المعالجة الآلية للغات الطبيعية، كما لم يعودا كافيين لفك العديد من المشاكل التي تعترض الفهم الآلي للكلام، فمن الضروري استدعاء الدلالة كمستوى لساني معقد لفك لغز اللغة المشتركة القائمة على المعنى في التأثير والتلقي والتحاور.[2]

ب- النحو االعربي االخليلي كمصدر لبناء نمط لغوي جديد:

في ظل الإعجاب والانبهار بالنظريات اللغوية الغربي، وما وصلت إليه من دقة متناهية في الصياغة مكنتها أن تحمل خصوصية رياضية منطقية تؤهلها بأن تخضع للعلاج الآلي، فإن الأستاذ رغم عدم إنكاره لهذا الإنجاز العلمي الموفق، إلا أنه سجل أيضا تذبذبا في هذه النظريات اللغوية الغربية المستغلة في هذا المجال.[3] فقد اقترح نموذجا آخر تكون انطلاقته من عمق أصالتها العربية، فالنحو العربي، ورجاله-خص بالذكر الخليل- قد جاؤوا بأفكار علمية عظيمة، وكان الخليل رياضيا، وهذا ما بني عليه كتابه المشهور العين. وأيضا القياس الذي

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص233.

[2]- المقارنة الحاسوبية للمعنى، عز الدين غازي، منتدى الحوار المتمدن،www.ahewar.org.

[2]- يراجع "أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة"، عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة الجزائر،ع6، ديسمبر،2007م، ص16-17

اتبعه الخليل (al–khalil) وأصحابه، كان مفهوما رياضيا، ثم أشار إلى أن المدرسة الخليلية الحديثة تبنت ما جاءت به المدرسة الخليلية القديمة من أفكاره علمية، ورياضية، وعرف لنا الأستاذ مدرسته بأنها حلقة من الباحثين العرب في عصرنا، والذين أخذوا على عاتقهم توضيح هذه الأفكار، ومواصلة ما بدأه هؤلاء القدماء، والذين عاشوا في القرون الأربعة الأولى، إضافة إلى أتباعهم من أمثال السهيلي (al–suhayli)،و الرضي (al– radi)، وإبن فارس (ibn faris)، وابن جني (ibn jinni).[1]

فالأستاذ هنا كواحد من فريق بحث عصري، والذين استغلوا النظرية النحوية القديمة العلمية، بما تميزت به من أفكار رياضية، في محاولة لاكتشافها من جديد، وتطويرها، وثم استغلالها الاستغلال الأمثل في مجال الحاسوب، وخير دليل على ذلك ما وصل إليه أستاذنا من نسج الأفكار علمية رياضية في نحونا العربي، وهو ما سنراه فيما يلي:

[1] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص240–241.

المطلب االثالث: منطق االنحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات:

حيث تعرض الأستاذ إلى دراسة بعض المفاهيم العربية التي خلفها الخليل (al-khalil)، وسيبويه (sibawayh)، ومن تبعهم من النحاة، مع ربطها بما جاء به المنطق الرياضي، وذلك بغية التأكد على علميتها، ودقتها من جهة، وأيضا الكشف عن الفرق المنهجي بين ما اتبعه العرب القدماء، وما اتبعه اللسانيين الغربيين في تحليلهم اللغوي النحوي، واثبات أن النحو العربي الأصيل قد بني على التحليل المنطقي الرياضي والعلمي، مما يحقق له صلاحية استغلاله في هذا المجال الحديث، وهو العلاج الحاسوبي للغات، وإن كنا قد عرضنا لبعض الأفكار فيما يخص هذه المفاهيم العربية في فقرات سابقة، ولكن الأستاذ تعمّد تكرارها لأنها على درجة من التعقيد، وهي ليست كلها يسيرة الفهم، نظرا لجدتها في الطرح في مجال عصري كهذا على الأقل.

فتحدث عن منط العلم الذي موضوعه اللغة، وفرق بينهما، فعرف الأول بالانتقام الذي ينتظم عليه عناصرها على مراتب، فهو البنية التي بنيت عليها اللغة، من حيث هي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية من جهة، وأيضا مجاري هذه البنية من جهة أخرى (فلكل لغة بنية خاصة تميزها عن غيرها من اللغات الطبيعية الإنسانية)، الوسائل العقلية التي يستعملها الباحث في اللغة كغيره من الباحثين الاستكشافيين، لا نجدها في المفهوم الأول، فدراسة منطق اللغة-في الحقيقة- غاية علوم اللسان بجميع فروعها(النحو العلمي، والصوتيات، ودلالة الألفاظ، والبلاغة...الخ).

أما دراسة المنطق هذه العلوم فهو نظرية المعرفة العلمية الخاصة بهذه العلوم(الابستمولوجيا).

وبين العلاقة بين المنطقين، فموضوع البحث مرتبط بما سلطّه عليه الباحث من أدوات، ووسائل للبحث، واستخلص الأستاذ أنه قد تكون النظرية اللغوية التي يبنى عليها المعالج برامجه الحاسوبية قاصرة لقصور الوسائل العقلية التي أخرجت بها وانتقد في ذلك الباحثين الذين اعتمدوا المنطق الأرسطي، أو نحو نحاة العرب المتأخرين، أو ما جاءت به اللسانيات البنوية الغربية، ورأى ضرورة أن يتفطن الباحث اللغوي المعالج للغة على الحاسوب إلى ضرورة اللجوء إلى نظرية علمية في اللغة تستطيع أن تستجيب لما يبتغيه من الصياغة المنطقية الرياضية، فهذا ما يجب على اللغوي أن يصل له ليحقق بتعاونه مع الحاسوبي إن كان غير لغوي، أو كان هو غير حاسوبي للوصول إلى المعالجة الآلية للغة.

ولم يخف الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح قوة اعتقاده في تجسيد في النظرية في النحو العربي القديم، ثم قدم لنا تفصيلا لهذا المنطق.

منطق علم اللسان العربي:

وتطرق فيها إلى المفاهيم التالية:

1- مفهوم الباب ومفهوم المثال:

شرح الأستاذ كلمة الباب، ومعناها عند سيبويه الذي أكثر منها فوجد أنه يطلقها على كل مستوى من مستويات اللغة بالمجموعة الرتبة بدءا بالحروف الأصلية للكلمة بتقاليب مختلفة،

وكذلك أبنية الكلمة، أي أوزانها، وأيضا يسمي سيبويه أنواع التراكيب أبوابا مثل قوله: باب"حسبك" وباب"لقيا وحمدا".

ورأى الأستاذ في هذه المجموعة التي تكون بابا بأنها مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي لا مجرد جنس بالمعنى الأرسطي.

وقد يشبه الجنس في أنه صنف له صفة مميزة إلا أن القدر المشترك بين أفراد الباب الواحد ليس مجرد صفة، بل ببنية تحصل، وتكتشف في نفس الوقت بحمل كل فرد على الآخرين لتتراءى فيها هذه البنية.

مما جعل من هذه العلمية عملية رياضية، وقد سماها القدماء حمل الشيء على الشيء، أو إجراؤه عليه، وبالتعبير الرياضي الحديث تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع عناصرها.

فهي فئة اسم المكان الثلاثي (مكتب،ملعب، مجمع) مثاله مفعل، فالفاء تمثل أي حرف صامت من الأبجدية العربية، والعين كذلك، فهي متغيرات، أما الثوابت فهي الحركات، والسكنات، والزوائد.

فالمثال هو مجموع الرموز المرتبة التي تمثل بنية الباب، وغايته علمية، وهي الكشف عن صيغتها المشتركة لا صفتها.

فالمثال حد إجرائي تتحدد به بقية العناصر اللغوية، فهو الذي تبني عليه المفردة، أو الكلام وشبهها الأستاذ بحدود الرياضيات التي تحدد فيها الأعداد، والأشكال الهندسية برسم يرسم كيفية توليدها.

وبالنسبة لبناء الكلمة فإنه يحدد الانطلاقية فيه من الحروف الأصول كمعطيات، والمثال الذي سيبنى عليه كضابط للعمليات المولدة، والتي تتمثل لكل متغير ثابت، وهو ما يسميه بتفريع الفروع على الأصول.

وما يؤكد به الأستاذ كون الباب مجموعة بمعناها الرياضي هو وجود باب (فعل)، والذي لم يأتي لفظ على مثاله، فهو مجموعة خالية، وأيضا باب ، فإنه لم يأت إلا بلفظ واحد: أي مجموعة ذات عنصر واحد.

وردّ الأبواب كلها إلى فكرة رياضية، وما يسميها غبن جني (قسمة التركيب) وهي عبارة عن استفراغ كل ما تحتمله العناصر الأصلية من التراكيب، فباب فعّل هو أحد المثل التي تنتج عن الجداء الديكارتي الذي مثله كما يلي:

{ف× فتحة، ضمة، كسرة}×{ع× فتحة، ضمة، كسرة، سكون} فحاصله هو 12 مثالا، ومنها فعُل.

وأكدّ أن مفهوم الوزن هو مفهوم يخص النحو العربي فقط، وربما عرّفه اللسانيين العربيون المحدثون عن طريق ما كتبه بعض المستشرقين.

2- مفهوم الأصل و االفرع:

استدل الأستاذ على تميز النحو العربي عما عرفته اللسانيات الغربية من مفاهيم، بمفهوم الأصل، والفرع، والذي كثر استعماله عند النحاة العرب، فقد جاء عند سيبويه[1](لأن الأسماء كلها أصلها التذكير).[2]

وكذلك (المفرد) أصل للمثنى، و الجمع .[3]

فالعناصر اللغوية مراتب، أي أن كل كيان لغوي إما أصل يبنى عليه غيره، أو فرع يبنى على أصل، وما يسمى بالاشتقاق، هو تفريغ خاص بالكلم، والتصريف هو العمليات التحويلية التي تجري على اللفظ (زيادة، حذف، قلب، تقديم...الخ).

أما التراكيب فأقلها عناصر تعد أصولا بما هو أكثر منها.

ونفى الأستاذ أن يكون هذا المفهوم- مفهوم التفريغ- معمّم في اللسانيات الغربية، واستثنى من ذلك نوام تشومسكي (noam tchimsky) ، وربّط هذا بالمنطق الرياضي.[4]

لقد هيمنت فكرة الأصل، والفرع على مجمل التفكير اللغوي العربي منذ القديم، وحتى العصر الحديث ففي كل جهة من جهات الدراسة اللغوية حالة أولى هي الأصل ثم يعرض لها ما يغيّر هذا الأصل فيكون فرعا أو طائفة فروع.[1]

---

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 321.

[2]- الكتاب 22/1.

[3]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 321.

[4]- المرجع نفسه.

3- مفهوم االقياس في االنحو العربي:

إن القياس أصل من أصول النحو العربي، وقد اعتمد عليه النحاة اعتمادا كبيرا، وهو موجود في كل العلوم الإسلامية. وقد ربط الأستاذ بين مفهومي القياس، والباب في النحو العربي، بأن جميع عناصر الباب متفقة في البناء، وهذا التوافق قال عنه أنه يسميه النحاة قياسا.

و اضاف تعريفا آخر للقياس، ليس على شاكلة أصحاب الأصول فحسب، بل بها يربطه كمفهوم بعلم الرياضيات، فقال: هو تلك العملية المنطقية الرياضية التي سميناها تفريعا من الأصل على مثال سابق.

كاسم: هذا التوافق في البناء نفسه.

من حيث المنطق الرياضي: هو تكافؤ العناصر في البنية، وهو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على شرط أن يكون التطبيق من نوع التقابل النظري لا غير.

و توصل إلى وجود تكافؤ في القياس، وهو ما يسميه الرياضيون الغربيون بمصطلح (الأيزومورفيزوم).[2]

ومثل لهذا التكافؤ بين بناء التكسير للرباعي، وبين بناء التصغير له، وما يميزه من تجريد يفتقده القياس الأرسطي الذي هو قياس شمولي.[1]

---

[1]- مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني جواد الأسدي، ص 223.

[2]- وهو تكافؤ البناء كما يدل عليه الأصل اليوناني لهذا المصطلح، ومدلوله في اصطلاح الرياضيات الحديثة.

منطق اللسان في ذاته أي في نظامه ومجاريه:

بعدها كشف الأستاذ عن تلك المفاهيم التي أخرج بها النحاة نحوهم علميا رياضيا، ووضح لنا كيف وظف العرب هذه المفاهيم المنطقية في التحليل اللساني العربي عبر مستويات.

1- مستوى اللفظة:

لقد سبق وأن رأينا أن منطلق النحاة العرب الأولين في التحليل ليس من الكلمة، أو الجملة، وإنما يبدأ على مستوى اللفظة، وتمتاز هذه القطعة بامتناع الوقف على جزء منها(عدم إمكانية الفصل في ذاتها).

وعملية الزيادة تحدد المواضيع التي يمكن أن تظهر فيه زائدة من الزوائد، وثم تحدد الأجناس من العناصر اللغوية التي يمكن أن تخل في النواة، والتي كما رأيناها قد تكون أداة التعريف، حرف الجر، المضاف إليه، التنوين، الصفة، الإعراب مع اللفظة الاسمية مثلا.

وهذا يمكن الباحث من التعرف على مدلول كل واحدة من هذه العناصر حتى النواة منها، أعطانا مثالا لفظة (باب)، حيث أنها إذا وضعت كأصل تحصلنا على حد إجرائي لاسم الجنس.

ونفس العمل مع الفعل الذي ستكشف له ثلاثة حدود إجرائية، بحسب دلالته، وأيضا حروف المعاني تتحدد بهذه الطريقة، وهي ظرفية بعيدة عن التعريف الأرسطي(الحد بالجنس والفصل).

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج ، ص

فكما علمنا في التحليل اللساني العربي، الانطلاق بالتفريع يكون من اللفظة ليحدد المستوى النحوي الذي تحته، وهو الكلم، وأيضا الذي فوقه، وهو أنية الكلام.

2- مستوى الكلم:

كما عرفنا فإن الكلم عنصر تتكون منه اللفظة، وقد تكون اللفظة مكونة من كلمة واحدة، أو أكثر.

والكلمة التي تعني المورفيم في اللسانيات الحديثة، فقد فرّق بينها الأستاذ،وأعطى مثالا كلمة (كتاب)، هي في نفس الوقت كلمة مورفيم (وحدة دالة)، وكلمة(عنصر واحد من عناصر اللفظة)، إلا أن حروف المضارعة، وإن كانت مورفيمات (وحدات دالة)،إلا أنها ليست كلما، أي لا يمكن أن تحذف دون أن تتلاشى الكلمة التي معها، فهي مبنية مع غيرها في كلمة واحدة.

فهناك عناصر تدخل، وتخرج على الكلمة في داخل اللفظة، وهي كلم مثلها، وعلاقتها بها هي الوصل.[1]

و تتعاقب هذه العلامات على الاسم، أي أن دخول وحدة منها يقتضي خروج الأخرى، فإذا دخلت أداة التعريف الاسم ذهبت علامة التنكير، أي التنوين، فهما إذن يتعاقبان مثلما يعاقب التنوين الإضافة التي تعرّف الاسم المضاف، وتخصصه على حد تعبير سيبويه في ذلك[2]:

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص326.

[2]- مبادئ في اللسانيات، ص99

(لأن المجرور دخل في المضاف إليه معاقب للتنوين).[1]

وعلى يسار الاسم نجد المخصصات، والاسم يخصّص بالنعت، والبدل، والمضاف إليه، وبتركيب الصلة والموصول، واسم الإشارة. ونفس العمل مع اللفظة الفعلية.[2]

و هناك عناصر أخرى في مستوى الكلمة لا اللفظية، فهي عنصر من عناصر الكلمة، وعلاقتها مع العناصر الأخرى من الكلمة (البناء)، لا(الوصل)، ومعنى ذلك أنه جزء من أجزاء البنية الداخلية للكلمة. ولاحظ الأستاذ أن بين الوصل، والبناء مرتبة وسطى، وذلك مثل علامات التأنيث، وضمائر الرفع المتصلة بالفعل، وعلاقتها بما تدخل عليه علاقة بين الوصل (يمكن أن تدخل وتخرج). والبناء (هو جزء من بناء الكلمة).[3]

3- مستوى بنية الكلام، نظرية العامل العربية:

تشكل الكلمات عند تركيبها نظاما جزئيا هو النظام التركيبي، مكون من التركيب التي تتدرج في المستوى الثالث في اللسانيات الغربية، والمستوى الخامس بالنسبة للسانيات العربية[4]، وهو أن مستوى أبنية الكلام، وأبنية الكلام ليست أبنية الكلم، ولا ينبغي أن نخلط بينهما لأن

---

[1]- الكتاب 14/1.

[2]- مبادئ في اللسانيات، ص99.

[3]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 327.

[4]- يراجع مبادئ في اللسانيات، ص95.

أبنية الكلم يقصد بها الأوزان، أو القوالب التي تفرغ فيها المفردات مثل فَعَل بالنسبة لكَتَب. أما أبنية الكلام[1] فهي القوالب التي تفرغ فيها الكلمات لتكون وحدات أكبر تسمى تركيبا أو جملا[2].

وما يميز النحو العربي نظرية العامل، التي عرفتها اللسانيات التوليدية أيضا، وكشف الأستاذ الحاج صالح عما وقع فيه العلماء من خلط بين ما هو تركيب ينتمي إلى اللفظة(كبناء ضمير الرفع على الفعل، وكالتركيب المزجي، وتركيب علامات التأنيث مع المؤنث وغيرها)، بل هو بناء محض.

وما وقع فيه النحاة المتأخرون من التباس بأن سموا كل ما هو أكثر، أو أعلى من المورفيم تركيبا، فلا يميزون بين التركيب(البناء) الذي هو مستوى اللفظة، وما هو مستوى أعلى من اللفظة. ولقد عرفنا أن تهجم بعض علماء العرب في زماننا كان عنيفا على نظرية العامل.

وفي هذا المستوى يشير الأستاذ أن العلماء ينطلقون من أقل ما يكون أن يبين من الكلام، وما هو فوق اللفظية، فلاحظوا أن ذلك يكون من الكلام المتكون من لفظين كـ(زيد قائم)، و(ضربت زيدا)، ثم باللجوء إلى الزيادة التي تحتملها هذه القطعة يمكن الحصول على ما يلي:

∅	زيد	قائم
إن	زيدا	قائم

[1]– قال ابن الحاجب: << الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، لا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو فعل، واسم، شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد الحسن أستر أبادي، تقديم وشرح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط2 2007م،ج1،ص30.

[2]– مبادئ في اللسانيات، ص100.

كان	زيد	قائما
حسبت	زيدا	قائما
أعملت عمرا	زيدا	قائما

فنسمي العنصر الذي يؤثر في الفظة الأصلية عاملا، وكل من تأثر به فهو معمول والعامل لا يتقدم عليه المعمولين، و الأصل يتضمن عاملا غير ملفوظ، وهو الابتداء.

أما العناصر الأخرى التي يمكن أن تدخل على البناء الأصلي في جميع العناصر التي يمكن أن يستغنى عنها، وعلاقتها بالعامل، والمعمولين علاقة وصل إلا أنها تتأثر لفظا، ومعنى بالعوامل. وهي من حيث وضع اللغة، أي من حيث مدلول الوضعي مخصصات، وذلك كالفضلات منها إلا المفعول به.

4- ظاهرة الإطالة(أو االتكرار و االتسمية):

أضاف الأستاذ هذا المفهوم، ورأى أنه لا يقل خطورة عن المفاهيم السابقة عند العرب، أو تشومسكي. فالعامل تنوعت مواضعه فقد يكون كلمة، أو لفظة، أو تركيب، وكذلك المعمول الأول، والثاني، والمخصصات. فهذه الظاهرة الخطيرة في اللغات البشرية جلبت إنتباه الأستاذ وهي تداخل مستوياتها.

ومن أوائل من تفطن إلى هذه الظاهرة تشومسكي، وسماها(rocusiveness) أي قدرة الشيء على التكرار إلى مالا نهاية.[1]

ويسمى سيبويه هذه الظاهرة بـ (الإطالة)، وهما اطالتان: الأولى الاندراجية (اندراج الأعلى في الأسفل، تركيب في موضع لفظة، أو كلمة، أو لفظة في موضع كلمة).

أما النوع الثاني: فيقع الاندراج فيه برابط، وهو في العربية (أنْ)، أو ما يقوم مقامها، و(أنْ) المفتوحة، وما المصدرية، وتسمى كلها حروف مصدرية، لأنها مع صلتها تأتي في موضع مصدر، وهناك أيضا الموصول(من)، و (ما)، و(الذي). وأشباهه فإن جميع هذه الموصولات تكون مع صلتها– مهما طالت– اسما واحدا، كما أن جميع العناصر المندرجة يمكن أن تطول إلا ما لانهاية، وهي في موضع اسم واحد.

إطالة تدريجية على مدرج الكلام غير اندراجية، وهي تكرار ما يحتوي عليه الموضع هو نفسه، أو عطفا.

والإطالة غير الإندراجية فتحصل بما يلي:

1– بمجرد تكرار محتوى الموضع، فإذا كان بدون رابط يسمى تعدد، وإذا كان هناك رابط فهو عند سيبويه اشتراك.

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 330، يراجع:

Dub 1989, dictionnaire de linguistique, larousse, jean ,p407.

2- يتكرر الموضع دون محتواه، أي بزيادة نفس العنصر في نفس الموضع للتوكيد، أو ما يقوم مقامه للتوضيح، وهو البدل، أو عطف النسق.[1]

5- أعلى مستويات التحليل وهو مستوى ما فوق العامل:

ومفهوم آخر تميز به النحو العربي، وهو هذه العناصر التي تجب لها الصدارة فهي تحتمل موضع الابتداء المطلق.

وعدّ الأستاذ هذه المواضع السابقة على العامل (ع) وهما موضعان: موضع الاستفهام، وموضع الشرط، وقد رمزّ لهما الأستاذ بـ(س وش)، ويكوّنان موضعا واحدا، ورمز له بـ (عـ)، ويكون لهذا العامل المطلق معمولان، ورمز لهما بـ (مـ$_1$)، و(مـ$_2$)، ومثّل لهذه الصيغة التركيبية بما يلي:

عـ		مـ$_1$	مـ$_2$				
س	ش	ع	مـ$_1$	مـ$_2$	ع	م^1	م^2
أ	ـــــ	خرج	زيد	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
ـــــ	إنْ	خرج	زيد	ـــــ	عاقبته		
أ	إنْ	ضرب	زيد	عمرا	عاقبته		
ـــــ	إنْ	لم يخرج	زيد	ـــــ	تأخر	∅	عن موعده

[1]- المرجع نفسه، 330-332.

فالعلاقة القائمة بين العامل المطلق، وبين معموله هي أيضا علاقة بناء الاسم على المبتدأ، وقد سماها الخليل(تعليقا)[1].

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 33–333.

توطئة:

سئل الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح في إحدى محاضراته، هل أنتم من المحافظين؟ فأجاب لست محافظا، ولا مجددا، ولكن أبحث عن المفيد، اكتشفنا في القديم شيئا عظيما لم نجده في الحديث، ولو اكتشفناه في الحديث لأخذنا به.[1]

فأستاذنا عبد الرحمان الحاج صالح، لم يعتبر جهده النحوي هذا طريقا، ومنهجا بهدف المحافظة على التراث النحوي القديم، ولا تجديدا فيه، إذ هو سيرورة للعلم النحوي، وصناعة فيه، وهذه الصناعة لا تفرضها أفكار تبعية حتمية لا للقديم، ولا الجديد، بل هي نمذجية خاصة مبنية على الاكتشاف، لا التقليد الأعمى.

فقد قرأ الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح التراث النحوي العربي للنحاة العرب القدماء قراءة دقيقة معمقة، ومن جهة أخرى تتبع ما توصلت إليه أبحاث اللسانيات الغربية، واكتشف السبل العلمية، والرياضية التي ميزت نظرية النحو العربي القديم، فاقتنع بفكرة إعادة إحيائها من جديد، وأثر أن يكون منطلقه النحوي النظري، النظرية الخليلية القديمة، واتبع منها النظرية الخليلية الحديثة.

وتعتبر هذه النظرية نفسها امتدادا مباشرا النظرية النحو العربي القديمة (علم العربية)، التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي (al-khalil ibn ahmed al-farahidi)، وسيبويه

[1]– " المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية" محمد صاري Faculty.ks4.du/documenter (2009/03/07م).

(sibawayh)، ومن جاء بعدهما من العلماء الأفذاذ، أمثال علي الفارسي (ali al-farisi)، وابن جني (ibn jinni)، ورضي الدين الأستر أبادي (radi al-din al-astr abaddi).[1]

فكانت نظرية على نظرية، واكتشاف على اكتشاف.

فقد رمى الدكتور الحاج صالح إلى تحقيق الفائدة باكتشافه هذا، ولأنه اكتشاف فقد ولج به باب التجديد في النحو.

فالنظرية الخليلية الحديثة نافس بها صاحبها، ما استجد من نظريات لغوية غربية، وغربية، وعربية، إضافة إلى طموحها في تسريح المفاهيم النحوية العربية الأصلية، ومسايرة العصر خاصة، وإبراز ما فيها من روح العلمية، والمنطق الرياضي الذي أهلها إلى أن تستغل في مجال الحوسبة، وتعليمية اللغات، وبالتالي تحقيق عظيم لهذه اللغة.

[1]- مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر،ط2 ، 2006م، ص 135.

المطلب الأول: مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية الحديثة:

اعتمد العلماء العرب القدامى، و زعيمهم في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي على عدد من المفاهيم، والمبادئ التحليل اللغة، فلخصها لنا الأستاذ فيما يلي:

1- مفهوم الاستقامة:

أشار الأستاذ إلى تمييز سيبويه في أول كتابه بين السلامة في اللفظ و السلامة الخاصة بالمعنى.

فقد ميز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام الذي يميز لغة من لغة أخرى)، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان، وهو استحسان الناطقين أنفسهم)، ولخص لنا الأستاذ التمييز كما يلي[1]:

- مستقيم حسن: سليم في القياس و الاستعمال معا.
- مستقيم قبيح: خارج عن القياس، وقليل في الاستعمال، وهو غير لحن.
- محال: قد يكون سليما في القياس، والاستعمال، ولكنه غير سليم من حيث المعنى.

ومن هذا المنطلق حدد الأستاذ ما جاء من تمييز مطلق بين اللفظ والمعنى، ومعنى ذلك أن اللفظ إذا حدد، أو فسر باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى، فالتحليل هو تحليل معنوي، أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى، فهو تحليل لفظي نحوي. واعتبر الأستاذ هذا التخليط بين هذين الاعتبارين خطأ وتقصيرا، وقد بنى على ذلك النحاة أن اللفظ هو

[1]- يراجع الكتاب 1/26،25.

الأول لأنه هو المتبادر إلى الذهن أولا ثم يفهم منه المعنى، ويترتب على ذلك الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله، وهو الأصل.

2- مفهوم الإنفراد:

اكتشاف الأستاذ أن منطلق النحاة الأوائل في تحليل اللغة هو الاسم المظاهر، باعتباره النواة أو الأصل الذي تتفرع منه أشياء أخرى، وهو أقل ما ينطق به مما ينفصل، و يبتدأ (ينفرد).

فقد سمى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد، وسماها ابن يعيش (ibn yaich)[1]، والرضي-al (radi)[2] باسم (اللفظة)[3].

واللفظة في اللسانيات الخليلية عمادها الوقف والابتداء، هي أقل ما ينطق به مما ينفصل فيسكت عنده، ولا يلحق به شي، أو يبتدئ فلا يسبقه شي، فما ينفرد وينطلق، أو ما ينفصل، ويبتدئ هو صفة الانفراد.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عما قبلها، أو ما بعدها من الوحدات، بمعنى أن كل وحدة لغوية يمكن الابتداء بها، والوقوف عليها حسب موقعها في الكلام، فمن الألفاظ ما ينفصل ويبتدئ، مثل:" الرئيس" في قولنا: " جاء الرئيس"، و" الرئيس جاء".

ومنها ما ينفصل، ولا يبتدئ مثل ضمير" تاء الفاعل"، و"نا" المضاف إليه في قولنا: " خرجت"، و"كتابا".

---

[1]- يراجع تعريف (اللفظة) عند ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، أبوا البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تقديم اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2001م، ج1، ص70.

[2]- يراجع شرح كافية ابن الحاجب، ص34.

[3]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 219.

ومنها ما يبتدئ، ولا ينفصل مثل حرف الجر في نحو قولنا: في التأني السلامة"[1]

وحدد الأستاذ الفرق بين اللسانيات الخليلية والتوليدية، بأن مفهوم الانفصال والابتداء يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية في الكلام، كما أن الانطلاق من اللفظ، لا يحتاج إلى افتراض، أي افتراضات كما يفعله التوليديون، وغيرهم في منطلقهم من الجملة.[2]

وحدد الأستاذ لنا التفريغ من هذه النواة من خلال عمليات زيادة قبلية، وبعدية.

وقد سمي النحاة هذه القابلية للزيادة يمينا ويسارا التمكن، والتمكن عندهم دراجات، وهي:

أ- اسم الجنس المتصرف، وهو المتمكن الامكن.

ب- الممنوع من الصرف، فهو المتمكن غير الامكن.

ج- المبني فهو غير المتمكن، ولا الامكن.

3-الموضع والعلامة العدمية

إن المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحويلات التفريعية، أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادات التدريجية، أو العكس(رد الفروع إلى أصلها).

أشار الأستاذ إلى أن المواضع التي هي حول النواة، وتدخلها الزوائد، وتخرج منها بعمليات الوصل، وقد تكون فارغة، لأن الوضع شيء، وما يحتوي عليه هو شيء آخر.ويطلق الأستاذ على هذا المفهوم العلامة العدمية[3]، وتختفي هذه العلامة لمقابلتها علامة ظاهرة في موضع آخر.

---

[1]- المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، محمد صاري.

[2]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص220.

[1]-العلامة العدمية :تعني أن الكلمة موجودة بمعناها، ولكنها مختفية، غائبة في مظهرها اللفظي المحسوس. والجدير بالملاحظة أن مفهوم العلامة العدمية قديم جدا تحدث عنه اللغويون الهنود، والعرب منذ قرون، وهو موجود كظاهرة في كل اللغات الطبيعية مبادئ في اللسانيات، ص134.

وضرب لها مثلا بجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها، المفرد، والمذكر، والمكبر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع، والمثنى، والمؤنث، والمصّغر.

كذلك التجرد من العوامل تقابلها علامات ظاهرة [1].

وقد استعمل النحويون الأولون هذا المصطلح (الموضع) كمقياس لمعرفة جنس العنصر اللغوي وحكمه وجاءت هذه المواضع كما يلي:

-الموضع في مستوى التركيب.

-الموضع في مستوى اللفظة.

-الموضع في مستوى الكلم.

-الموضع في مستوى الخطاب[2].

فمفهوم الموضع لا يوجد مثله في اللسانيات الغربية إطلاقا، ذلك أن التحليل عندهم يقتصر على ظاهر الكلام .والعرب أيضا ينطلقون من الكلام فيظاهره، لكن لا يتناولون الكلام جملة جملة والقطعة بعد القطعة فيقابلونها لإظهار الفوارق من حيث صفاتها الذاتية، بل يحملون هذا النحو على ذاك، فيتمكنوا بذلك من استنباط المواضع في داخل المثال . وهذا الحمل هو عملية رياضية [3].
وفي هذه النقطة كشف الأستاذ عن شيء آخر فات الكثير من اللسانيين الغربيين والعرب المحدثين وهو أن الموضع [4] شيء ومحتواه أي ما يدخل عليه شيء آخر،وأن موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام غير موضعها[1] .

---

[2]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ، ص 222 .

[3]- يراجع بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ، ص10 .

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ،ص21 ،22.

[2]-يعتبر حسين رفعت حسين الموضع والموقع شيئا واحدا، وجاء عنده مصطلح الموقعية بمعنى الموضع، فعرفها بأن كلمة الموقعية تشير إلى قيمة الموقع، والمعروف أن الموقع لا يكون منسوبا إلى الكلمة المفردة، وإنما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها بكلمات أخرى في الجملة، فكلمة الموقع عبارة عن مكان

4- مفهوم العامل:

لطالما كان العامل في النحو العربي محل انتقاد الكثير من النحاة دعاة التجديد والتيسير في النحو العربي، والوصفيين منهم خاصة.

حيث يقول صاحب أبو جناحا (abou jnnahaa) «إنه مع إيغال النحويين في تفسير ظواهر لإعراب المختلفة في الأسماء والأفعال بتأثير عوامل لفظية أو معنوية بدأت سلسلة المتاعب تكتنف طريق الدرس النحوي وتعوق مسيرة الدارسين، وأخذت أساليب اللغة الفصيحة تتعرض إلى سيل من التأويلات والتفسيرات لا تخدم قضية المعنى ولا تيسر سبيل الدرس، فامتلأت كتب النحو بمئات من الأمثلة والعبارات المصنوعة».[2]

ويعد العامل، أو العمل النحوي الفكرة الجوهرية التي تتأسس عليها نظرية النحاة العرب . ويعني القدماء بالعامل العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظا ومعنى على غيره كجميع الأفعال العربية، وما يقوم مقامها، فهو معقول من منقول [3].

ولم يجد الأستاذ حرجا في أن يعده عاملا أساسيا في التحليل النحوي العلمي العربي. فكل حركة من الحركات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم، وكذلك كل تغيير يحدث في المبنى، والمعنى إنما يجيء تبعا لعامل في التركيب، فلا تجد معمولا إلا وتصور له العلماء الأوائل عنصرا لفظيا أو معنويا هاما هو العامل الذي يكون مع معموله زوجا مرتبا، وهاهنا ينطلق النحاة من العمليات الحملية الإجرائية (حمل الشيء على الشيء)، فيحملون مثلا أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة، وينطلقون من الجملة التي تتكون من عنصرين، كما رأينا، نحو: زيد منطلق .ثم يشرعون في تحويلها بالزيادة مع إبقاء النواة(كما فعلوا في اللفظة) للبحث عن العناصر المتكافئة، أي البنية التي تجمع وتشترك فيها الأنواع الكثيرة،بل اللامتناهية من الجمل[4] .

الكلمة بالنسبة لما يصاحبها من الكلمات.الموقعية في النحو العرب (دراسة سياقية)، حسين رفعت حسين، عالم 1 ط الكتب، ، 19 ص م، 2005 .

[3]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ، ص1 .

[4]– دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبو جناح، دار الفكر عمان ط1، 1998 م، ص 22.

[5]– «المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة » محمد صاري.

=الطريقة التوزيعية، فتحليل الخطاب بالنسبة ل هاريس يرتكز على دراسة الوحدات المباشرة للجملة، وكذلك على أعمال بنفنيست يرى وصف الجملة ليس ضروري في التحليل اللساني، لكن كوحدة خطاب بمعنى كوسيلة للاتصال، هذه الوظيفة تسمح لها باحتلال مقام خاص، إن الجملة تحتوى على علامات بدون أن تكون في حد ذاتها علامة.

Dictionnaire des sciences du langage, Franck NEVEU, Armand . Colin, p 106.

ويصرح سيبويه في الكتاب أن عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما أبدا البنية اللفظية للجملة، وهما العامل، والمعمول الأول[1] .

5- التمييز بين الكلام كخطاب والكلام كبنية:

يشيد الأستاذ بتميز النحاة الأوائل من أمثال الخليل وسيبويه، وتفطنهم إلى التمييز الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة، وهو الإعلام، والمخاطبة؛ أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق، وسامع، ومن جهة أخر بالجانب اللفظي الصوري؛ أي ما يخص اللفظ في ذاته، وهيكله، وصيغه بقطع النظر عما يؤديه من وظيفته في الخطاب[2] .أشار الأستاذ إلى انفراد الخليل وسيبويه بهذه الميزة التي اندثرت بعدهم، بعد دخول المنطق الأرسطي عند النحاة المتأخرين.

أولا :الكلام كخطاب؛ أي كحدث إعلامي

فإن الكلام المستغنى (الجملة المفيدة)هو أقل ما يكون عليه الخطاب، ويمكن أن تحلل إلى عناصر لكل واحد منها وظيفة دلالية، وافادية، وهذه العناصر -في الحقيقة -عنصران المسند، والمسند إليه، قال سيبويه[3]:"هما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر[4]". وسيبويه لا يكتفي بتعريف هذه الأشياء إذ سيعتمد عليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية، وهي قوانين يعتمدها في تفسير هذا التحليل للخطاب الذي تحصل أحوال الخطاب فيه مقترنا بأحوال المخاطب،فالمتكلم قد يمتنع عن مواصلة كلامه إلى ما دون الحد البنائي المقرر للجملة أو الكلام، وذلك عندما يشعر بأن مراده قد أصبح واضحا عند المخاطب وهو ما يعرف بحسن السكوت عند سيبويه، فالكلام عبارة عن عملية خطابية (ابلاغية) قبل أن تكون وحدات متشكلة وفق نمط بنائي صارم[5].

---

[1]–بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج1 ، ص 222،222.

[1]- الكتاب 23/1.

[3]-الخطاب: كلمة خطاب عرفت عدة استعمالات في اللسانيات وكلها لم تكن واضحة التعريف من خلال مختلف الاصطلاحات، طورت من طرف هاريس (1952 م) .

[4]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،

[4]– الكتاب،23/1 .

[6]– مفهوم الجملة في كتاب سيبويه، ص 190 .

يقول حسن عبد الغني جواد: « وفي الحق فإن سيبويه قد ابتنى لنفسه طريقا بدأه أستاذه الخليل-رحمه الله-في إطار نظرة تداولية للكلام الذي كثيرا ما يشتمل على مظاهر واضحة لخرق النمط البنائي المقرر للجملة[1]».

ثانيا :الكلام كلفظ دال له بنية

إن الكلام المستغنى له عند سيبويه، والنحاة الأولين صيغة لفظية خاصة،وليست هي الصيغة الخطابية المتكونة من مسند ومسند إليه، وإلا فلم احتاج أولئك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدأ، أو المبني عليه ؟ ولماذا احتاجوا إلى تصور عنصر لفظي هام، وهو العامل، وما يتعلق به من معمول ؟

ووضح الأستاذ أن صيغة اللفظ الذي يحمل المعنى، والفائدة، لا يطابق بالضرورة صيغة الخطاب من مسند ومسند إليه، فقد بين ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمي، هو ما يسمونه بحمل الشيء على الشيء، بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، فهم ينطلقون من جملة بسيطة تتكون من عنصرين (زيد منطلق)، ويحملون عليها جملة أخرى فيها زيادة فتتحول النواة بهذه الزوائد، فالفراغ يسمونه بالابتداء والذي يقابل هذه الزوائد. ووقف على ملاحظة هامة، وهي أن عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما البنية اللفظية للجملة، وهما العامل، والمعمول الأول، حيث يقول سيبويه: (عبد الله ماكث) فعبد الله يرتفع بالابتداء، كما ارتفع بالفعل، حين قلت (كم رجلا ضرب عبد الله)[2] ، ويقول أيضا: فأما ضربت وقتلت و نحوهما، فإن الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ[3]. فاتضح بهذا الكلام أن الفعل كعامل يقع موقع الابتداء، وأن المفعول به يقع موقع المبني على المبتدأ و الخبر[4].

فبرزت فكرة العمل محورا مهما في إدراك أبعاد مفهوم الجملة عند سيبويه، فالعمل عنده الفكرة الرابطة بين مكونات الجملة، التي تجعل من الجملة نسيجا واحدا متلاحما(أي كتلة) تتمايز عن الجملة أو الجمل التي تجاورها[1].

---

[7]-المرجع نفسه، ص 189 .

[1]– الكتاب،160/2.

[3]– المرجع نفسه،387/2.

[3]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ، ص295 –297.

أما مسعود صحراوي فقد وجه نقدا لبعض الباحثين المعاصرين، وفّند قولهم بأن النحاة العرب الأوائل فصلوا فصلا صارما بين الشكل البنوي للجملة، وبين مقامات، و أحوال استعمالات الجملة كخطاب تواصلي، وخص بالذكر عبد الرحمن الحاج صالح .ولكنه مع ذلك رجع بالقول إلى أن من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنهم لم يفهموا من اللغة أنها" لفظ معين "يؤديه " متكلم معين "في " مقام معين "لأداء " غرض تواصلي إبلاغي معين"، ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب، إيصال رسالة إبلاغية إليه[2].

فقد عرف السكاكي (al-skaki) النحو بقوله : « اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية[3]» .

لكن أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح يرى أن النحاة الأوائل قد أجادوا فعلا التمييز بين دلالة اللفظ، ودلالة المعنى، بينما هناك من النحاة من وقع في التخليط بينهما-ويقصد المتأخرين منهم - ومن نتائج هذا التخليط عدم القدرة على إعطاء تعريف محدد للاسم فقد تجاوز عدد التعريفات عشر تحديدات[4].

حيث نقل لنا ابن الأنباري (al anbari) عن الاسم :« وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة، تنيف عن سبعين حدا[5]».

و أيضا قال ابن فارس :«هذه مقالات القوم في حد الاسم يعرضها ما ذكرته، وما اعلم شيئا مما ذكرته سلم من معارضة[6]».

وأضاف الأستاذ أن تحديد الاسم ليمنع من هذا التخليط لابد من مراعاة ما يلي:

---

[4] –مفهوم الجملة في كتاب سيبويه،ص 155

[5]– التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، مسعود صحراوي، دار الطليعة بيروت، ط 1 ، 2005م، ص 174.

[3]–مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ص 125.

[4]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص293.

[5]–أسرار العربية، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقام بن أبي الأرقم، ط1، 1999م، ص36.

[6]– الصحابي، ابن الفارس،ص 49.

أولا :تحديد نوع الاسم، هل هو اسم مطلق، أم اسم مضارع للفعل، والحرف، وهل هو متمكن تجري عليه حركات الإعراب، أو هو مستحق لها (أي متمكن أمكن، أو متمكن غير أمكن).

ثانيا :تحديد الجانب الذي يحدد فيه، هل يحدد في الجانب الوظيفي الدلالي الخاص بالإفادة، أم يحدد في الجانب اللفظي الصوري الخاص بالبنية، والهيكل[1].

والخلاصة التي نخرج بها من خلال حديث الأستاذ الحاج صالح عن تمييز النحاة الأوائل بين الكلام كبنية، وبين الكلام كخطاب، هو اكتشافه أن هناك فرقا بين الأوضاع اللغوية الافرادية والتركيبية (الصرفية والنحوية)، وبين ظواهر الاستعمال لهذه الأوضاع عند النحاة الأوائل الفطاحل، وبالتالي فإن تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخص الإفادة، أو العكس تفسير ظواهر الإفادة، والتبليغ بالاعتماد على اعتبارات تخص اللفظ هو غلط فادح، وسبب لأوهام كثيرة، لأن اللفظ في الوضع اللغوي يدل على معناه الموضوع له، وعلى أكثر من معنى؛ (أي أنه متعدد، ومتغير، ومحتمل خارج السياق).

أما في الخطاب الواحد الخاص فإن المتكلم لا يريد باستعماله إلا معنى واحدا[2].

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 292، 293.

[2]– " المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة"، محمد صاري.

المطلب الثاني :التحليل النحوي العلمي عند الخليل وأتباعه:

لقد استخدم الباحثون في اللغة في اللسانيات الحديثة عدة مناهج لتحليل اللغة، ودراستها، وظهر التحليل البنوي الذي يعد فرعا عن المنهج الوصفي،واهتمامه الرئيس ينصب على توزيع التصريفات (مثل المورفيمات) في اللغة [1].

أما أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح فآثر أن يكون التحليل النحوي معتمدا على ما جاء عند الخليل (al-khalil) وأتباعه من مفاهيم ووزعها كما يلي:

1-**المستوى الأدنى من اللغة والتحليل العمودي، وهو خاص بالعرب** :وهو ما وجد في كتاب العين الذي بني على فكرة استفراغ جميع التراكيب التي تحتملها الحروف الصوامت العربية غير المزيد فيها ثنائية وثلاثية[2] .

و بذلك كان الخليل أول من أقام أسس الجبر التركيبي، وأقام لأول مرة أساليب الحصول على عدد التراكيب بالنسبة للثلاثي، والرباعي، والخماسي، وذلك كما يلي، وبطريقة رياضية فصلها لنا الأستاذ (فكرة العاملي).

$$2 = 2 \times 1 = !\ 2$$

$$6 = 3 \times 2 \times 1 = !\ 3$$

$$24 = 4 \times 3 \times 2 \times 1 = !\ 4$$

$$120 = 5 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1 = !\ 5$$

.فتعطينا عدد الكلمات التي منها المستعمل ومنها المهمل[3].

2مستوى الكلمة و مثالها و المثال مفهوم خاص بالعرب

المثال النحوي تركيب مصنوع يصنعه النحاة تطبيقا لقاعدة نحوية و مثالا عليها[4].

ذكر لنا الأستاذ مستوى أعمق من السابق و هو مستوى التركيب وهو بين المادة الأصلية للكلمة [1] وبين وزنها، أو بنائها ، أو مثالها، و عبر عنه رياضيا بالجداء الديكارتي.

---

[1]– معرفة اللغة، جورج يول، ترجمة محمول فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدينا الطباعة و النشر، ط1، 2000م، ص105.

[2]– يراجع كتاب العين 66،65/1.

[3]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 47.

[4]– رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص 144.

فهذا التركيب الذي وجده في مستويين، مستوى المادة الأصلية، و أيضا الوزن فاعتبرها عملية تجريدية ووجد أن التحليل عمودي، و لا يخضع لتسلسل الكلام المنطوق كما هو الحال في اللسانيات البنيوية الغربية الحديثة. و أشار الأستاذ إلى أن مفهوم الجذر قد استعاره الغربيون من اللسانيات الهندية القديمة، وربما كان ذلك من العربية.

أما مفهوم مثال الكلمة، ووزنها وبنائها فإنه لا مثيل له في اللسانيات الحديثة؛ إذ هو مفهوم عربي أصيل، و لا يوجد ما يماثله في اللسانيات الحديثة.

وقد مثل الأستاذ لتركيب المادة الأصلية للكلمة ووزنها، وبنائها بالجداء الديكارتي التالي:

ف / ع	فتحة	ضمة	كسرة	سكون ∅
فتحة	فَعَل	فَعُل	فَعِل	فَعْل
ضمة	فُعَل	فُعُل	فُعِل	فُعْل
كسرة	فِعَل	فِعُل	فِعِل	فِعْل

فالتحليل الغربي يتتبع تسلسل اللفظ بأن يكتشف القطع الصوتية بتقسيمها على جذور، و ما يزاد عليها من سوابق و لواحق.ورأى الأستاذ أن مثل هذا التحليل عاجز أن يطبق هو وحده على العربية، ففي جمع التكسير كلمة(كُتب) جمع ل (كتاب) و لا يمكن أن تحلل تحليلا أفقيا [2].

3- استنباط البنى أو المثل بالقياس

تحدث الأستاذ عن القياس الذي عرفه الأصوليون، ومنهم ابن الأنباري بأنه: «حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه[3] » .

---

[5]– تسمى الكلمة في اللسانيات الحديثة عند الفرنسيين أمثال مارتني(المونيم) وعند اللغويين الأمريكين (المورفيم)، مبادئ في اللسانيات، ص 85.

[2]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2،ص 48،49.

[3]– الإغراب في جدل الإعراب، ص 45 نقلا عن الاقتراح في علم أصول النحو، ص 203.

فبالقياس استطاع النحاة حمل كل ما ينتمي إلى جنس أو فئة معينة من العناصر اللغوية بعضها على بعض، حتى يتحقق التكافؤ في البنية. و ما زال الأستاذ يظهر عيوب، ونقائص البنوية انطلاقا من مفاهيم عربية أصيلة، فهو يقارن هذا القياس العربي بما هو موجود في البنوية، والتي تكتفي باستبدال قطعة صوتية لا يعرف هل هي وحدة دالة (مورفيم) بقطع أخرى سبق أن عُرفت ماهيتها، فإذا استقام الكلام حكموا عليها بأنها تنتمي إلى جنس كذا.

فهذا تجريد بسيط لأنه يكون الاكتفاء فيه باكتشاف الانتماء بالجنس، والفصل، ولا يعرف فيه الانتماء بتكافؤ البناء، فالقياس هو تطبيق مجموعة على أخرى بالنظير [1].

4- مفهوم اللفظة كوحدة قابلة للامتداد وهو خاص بالعرب أيضا

قدم الأستاذ شرحا للفظة بأنها أعلى مستوى من الكلمة، وليست هي بالجملة المفيدة كما اعتقد اللسانيين الغربيون، والمتأخرون من النحاة العرب، ومن تبعهم من النحاة المحدثين.

فالمكونات اللفظية للجملة لا تحتوي بالضرورة على كلم مفردة، فاللفظة قد تكون كلمة مفردة (اسم مثلا)، أو كلمة مفردة مضافة إلى ما يدخل عليها من زوائد فأداة التعريف، وحرف الجر من اليمين، والإعراب، والتنوين، والمضاف إليه،والصفة من اليسار. وهي وحدات متكافئة في مستوى الجملة، ويكون هذا مع الاسم، أو الفعل(مع اختلاف في طبيعة الزوائد بين الاسم، والفعل طبعا).

وهذا المصطلح(اللفظة) أخذه الأستاذ من الرضي (al radi)، و أ كدّ جهل اللسانيات الغربية الحديثة له، فهي لا تعرف إلا الوحدات المقطعة الصوتية التي لها بداية، ونهاية ليس غير، وذلك مثل الكلم المفردة، ولم تعرف الوحدات القابلة للامتداد، أو التقلص حسبما يتصوره الخليل، وسيبويه [2].

.

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج2، ص48.

[2]- المرجع نفسه،50/2.

المطلب الأول :صعوبة تعّلم النحو العربي

لقد عالج الأستاذ قضية مهمة في النحو العربي، وهي صعوبته على المتعلمين، وما انعكست عليه من نتائج سلبية ظهرت في المستوى المتدني لتحصيل المتعلِّمين في هذا الميدان(ميدان النحو العربي).

وهذا الوضع المزري ولد آراء عديدة في كيفية الخروج من هذه المشكلة من أطراف متباينة. وقد قدم الأستاذ آراء قيمة في تعليمية اللغة بصفة عامة، واقتطفنا منها ما يخص النحو العربي، وصعوبة تعّلمه.

حيث يقول الأستاذ :« مما يلاحظ من ضعف الملكة في اللغة العربية الذي يّتصف به الكثير من الأفراد، وقّلة إقبال الطلبة على أقسام اللغة العربية[1]» .

وفي ظل اختلاف وجهات النظر إلى هذه المشكلة، فإن أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح قد رآها من وجهة نظر تربوية.

حيث يقول:« ونحن لا نتهم اللغة في ذاتها إنما الذي نستضعفه هو كيفية استعمال المربين لها».[2]

ويقول إبراهيم مصطفى (ibrahim moustafa) :" رأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة، هي التبرم بالنحو، والضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله".[3]

أما علي أبو المكارم فيقول (ali abou al-makaarim) لعل من المسّلم به عند كثير من الباحثين، والدارسين أن النحو العربي، بقدر من الصعوبة كبير، ولقد أدرك هذه الصعاب شيوخ النحو، وأعلامه كما أحسها

تلاميذه» .[4]

---

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 159.

[2]– المرجع نفسه ص160.

[3]– إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الأفاق العربية، دط، 2003م، المقدمة، ص ب.

[4]– أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، ط1، 2007م، ص7.

وقال أحمد عبد الستار الجواري (ahmed abd al-star al- jiwarii) :« مازال نحو العربية عند أهلها عسيرا غير يسير، وعر غير ممهد منحرفا إلى غير قصده، لا يخلو من تعقيد، ولا سلم من انحراف، وما زال هذا النحو مثار الشكوى من المعلِّمين والمعلَّمين على سواء».[1]

وقد أرجع الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح مشكلة الضعف في العربية، ومنها النحو، إلى مشكلة تدريس هذه المادة من جهة، واستعمال الناس لها في حياتهم اليومية من جهة ثانية.[2]

ولأن المثلث الديداكتيكي يقوم على هذه الثلاثية في العملية التعليمية ، وهي :المعلم، والمتعلم، والمادة العلمية. فإن تشخيص المشكلة، وإيجاد الحلول لها، يعتمد على مدى فاعلية كل عنصر من العناصر الثلاثة التي ذكرناها، مع ما يرافقها من عناصر أخرى تربوية فاعلة كالوسائل، والطرق، و تقنيات التدريس...الخ.

[1]– نحو(دراسة ونقد منهجي)، أحمد عبد الستار جواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د ط، 1984م، ص9.

[2]– يراجع بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 159.

المطلب الثاني :تحديد أطراف المشكلة

لقد وجدنا الأستاذ عد المعّلم الطرف الأكبر في المشكلة، وأيضا اختيار المادة المتعلَّمة بعد ذلك.

أ-ما يخص المشكلة من جانب المعلم:

هناك الكثير من الدارسين حمّلوا المعّلم المسؤولية الكاملة في عجز التلاميذ، وضعفهم في مادة العربية، ونحوها.

فقد ركّز ياسين أبو الهيجاء (yaseen abo alhija) على التأكُد من صلاحية من يقوم بتدريس العربية أولا، لأنه العامل الأول في المسألة كلها، وعليه ينعقد النجاح، والإخفاق، وعلينا عقد الدورات التي تحسن أداءه في تدريسه، حتى إذا يئسنا منه حولناه إلى مهنة أخرى، ففاقد الشيء لا يعطيه[1] .

ويرى أحمد عبد الستار الجواري :«أن نعد هذا المعلم الإعداد الجيد عند ، إسناد مهمة التدريس له، فيقول:« علينا إعداد الذين يقومون على تدريس النحو وتعليمه إعدادا يشتمل على فقه، ومعرفة واعية بالنحو، وسائر علوم العربية، حتى لا يبقى النحو مادة غريبة عن الأفكار فلا ينتفع به».[2]

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح :لا يمكن لمدرس اللغة اليوم أن يجهل ما أثبته العلم في عصرنا الحاضر من حقائق و قوانين، ومن معلومات مفيدة، ومناهج ناجعة في التحليل اللغوي[3] .

فإن الذي يحتاج إلى العلم النظري هو المعّلم، والمدرس لا التلميذ، وحاجته إليه إنما هي ناتجة عن حاجته الماسة إلى تصور صحيح للمادة التي يدرسها، لا تشوبه الانطباعات الذاتية، أو الأوهام الشائعة[4] .

لذلك فإن الأستاذ يرى أن الأخطاء اللغوية في الحديث الشفهي، والتحريري، ومع كثرتها في زماننا- ومنها الأخطاء النحوية -في كلام الناس،إلا أن التنبيه على اللحن قد يكون أصحابه غير موفقين في الكثير من الأحيان، فقد يخطئ المصحح نفسه- قد يكون المعّلم-في تصحيح ما يظنه

---

[1]- مظاهر التجديد النحوي(لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة)، ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب، ط1، 2006م، ص222.

[2]-نحو التيسير، ص 15.

[3]- بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص182. -

[4]- المرجع نفسه، ص199.

خطأ، وذلك لأنه إما أن يكون يجهل ورود الصيغة التي يرفضها في كلام العرب، وإما أن يكون متعصبا لمذهب نحوي معين، أو نقلها ممن أخطأ فيها في الأصل، إضافة إلى أخطاء يعتقد المعلم هو أو غيره منذ مئات السنين أنها أخطاء لأنها موجودة في العامية، فصار شيئا فشيئا مقتنعا بأن كل ما هو مستعمل في العامية فهو خطأ في العربية الفصحى حتى يحكم على الكثير من المفردات والتراكيب الفصيحة، وتأديتها نطقا بأنها عامية محضة.[1]

وضرب لنا الأستاذ أمثلة من بعض ما نفاه اللغويون من أن يكون عربيا، وهو مع ذلك صحيح : استأصل الله عرقاتهم بالفتح، وهي لغة العرب[2]، وتأنيث زوج .[3]

ثم انتقد المتأخرين في مبالغتهم في التخطئة، ومنهم ابن هشام الأنصاري (ibn hisham al-anssarii) في كتابه المغني، مثال :(قد التي يقول إنها لا تدخل إلا على فعل مثبت[4]، مع أن قد التي تدخل على المضارع غير التي تدخل على الماضي).

وأخذ الأستاذ على المحدثين ما عرف عندهم من أخطاء شائعة، وليس لها وجه من الصحة مما يجيزه من قياس، أو سماع، ويرجع الأستاذ أسبابها إلى تأثر بعض المثقفين بالفكرة القائلة بحتمية تحول اللغات، ويسمونه تطورا، وحذر الأستاذ من هذه الشبهة الخطيرة، وهي ما يعنيه اللغويون في وقتنا الحاضر من لفظة التطور، بأنها التغير من طور إلى آخر لا الترقي، والتقدم كما يعتقد بعض معاصرينا.

وأضاف الأستاذ أن هذا التغير الذي يمس جوهر اللغة، وهو الوضع الذي تواضع عليه أصحابه بسبب استحالة هذه اللغة إلى لغة أخرى مثل ما حصل للاتينية عندما أصابها التحول في صميم نظامها فصارت شيئا فشيئا لغة أخرى.

ورفض أن يلحق هذا بحال العربية فتتطور (باطراد الخطأ فيها)، فتصير لغات أخرى مختلفة تماما غير هذه التي توحدنا، وتربطنا على الرغم من الاختلافات التي تتمايز بها الشعوب العربية[1].

---

[1]- «اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر »، عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة المجمع الجزائرية للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، ع2، ديسمبر2005م، ص 26، 25.

[2]– مجالس، العلماء، عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1999م،ص6.

[3]– لسان العرب المحيط، ج2، ص60.

[4]– يراجع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد الدين عبد الحميد، دار الطلائع، د ط، د ت، ج2، ص293.

والأستاذ هنا يطرح إستراتيجية أخرى أكثر نفعية، وإجرائية استوحاها من الواقع اللغوي العربي الأصيل، وحمل المعّلم المسؤولية في تطبيقها، ورأى أنه ينبغي على المعّلم أن ينبه المتعلم على وجود وجهين على الأقل في تأدية الأغراض، ولا يحصر العربية الفصحى في التعبير المنقبض (المرّتل).

وانتقد الوضع الراهن للتعليم، فالمعّلم العادي لا يلّقن أبدا لتلاميذه إلا تحقيق الهمزة، وقد سمع تخفيفها من فصحاء العرب، وقرئ به القرآن، وكذلك اختلاس الحركات (ويسمى بالإخفاء أحيانا)، والإدغام فيما يجوز إدغامه، فقد أكّد الأستاذ أن المعّلم لا يعرف ذلك غالبا، فبرغم إشفاقه على ذاكرة المتعّلم بإعطائه أكثر من وجه في الأداء، إلا أنه رأى من المسؤولية أن نذكر للمتعلم أن الذي أصيب بالتخفيف أنه فصيح أيضا إذا نطق في مقام الأنس، وهذا من شأنه أن يحيي الفصيح في تعابيرنا اليومية[2] .

ب -ما يخص المادة اللغوية المختارة:

هو محور من محاور العملية التعليمية هو المادة اللغوية، والتي كانت في النحو مثار شكوى من قبل كثير من النحاة المجددين دعاة تيسير هذه المادة، وتجديدها، والذين رأوا في صعوبة تعّلم النحو بأنها تعود إلى قدم هذه المادة، وتعقدها، وعدم إيفائها باحتياجات المتعّلم، وعدم مناسبتها لقدراته، وقد اختلفت الأراء في ذلك بين من يطالب بتجديدها، وآخر يطالب بتخفيفها، وإعادة صياغتها، وفريق ثالث[3] يريد الحفاظ عليها كما هي، وثار ضد محاولات التجديد.

فقد اقترح الأستاذ إسماعيل أحمد عمايرة (ahmed amayra) من وجهة نظره كمدرس اقتراحا قال فيه :أرى أن يعطي الأستاذ طلابه قدرا من القواعد، وليكن ذلك من خلال كتاب متخير سهل، وليس مهما أن يكون قديما أو حديثا، ولعل الأولى أن يكون حديثا، لأن جمله سوف تكون أسهل معنى، وأقرب إلى واقع المتعلم من الكتاب القديم، فالقواعد واحدة في الكتاب القديم أو الحديث[4] .

---

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص165.

[2]- المرجع نفسه، ص 163.

3- منهم الأستاذ محمد عرفة الذي كان له رد عنيف علي إبراهيم في إحيائه للنحو، يراجع كتابه: النحو والنحاة(بين الأزهر والجامعة)

[4]- تطبيقات في المناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمارة، دار وائل،ط1، 2000م،ص 268.

لكن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح يرى خلاف ذلك، ويفضل أن يكون الاعتماد على كتب التراث وحدها، وطالب بالرجوع إلى كتابات الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري، وتفهم ما قالوه، وأثبتوه من الحقائق العلمية، ويبين ما اتصفت به أقوال هؤلاء الرواد من علمية تنافس ما وصلت إليه النظريات الغربية الحديثة، وذلك أنهم عاشوا في زمان الفصاحة اللغوية العفوية، وشافهوا فصحاء العرب، وقاموا بالتحريات الميدانية الواسعة لاستنباط القوانين النحوية و الصرفية و البلاغية.

وانتقد الأستاذ كتابات الذين جاؤوا بعدهم، ومن وصفهم بالذين سببوا سبات الفكر النحوي العربي.

وأضاف إليهم النحاة المحدثين، وما عرف عندهم من محافظتهم على تقليد هؤلاء المتأخرين، أو تقليد ما جاءت به النظريات اللغوية الغربية الحديثة.[1]

رغم ما عرفته الساحة الفكرية العربية من ظهور لموجة مؤلفات نحوية عصرية، هدفت إلى إخراج النحو في شكله الجديد، تسهيلا، وتيسيرا لتعّلمه، ومن أشهر أعمال التجديد النحوي، وأقدمها في أيامنا:

- كتاب إحياء النحو، للأستاذ إبراهيم مصطفى، والذي رأى فيه أن تختزل أبواب النحو في ثلاثة أبواب كبيرة هي[2] : باب الضمة علم الإسناد، وباب الكسرة علم الإضافة، وباب الفتحة.[3]

- كتاب تجديد النحو شوقي ضيف (chawqi daif): " ويطلّ علينا أستاذنا الدكتور شوقي ضيف بكتابه تجديد النحو، وهو الكتاب الذي نعتبره في الآونة الأخيرة أبرز ما سلك في هذا في هذا المنهج ...وقد ساق أستاذنا لكتابه، ولتجديد النحو بعامة مشروعا من أسس أربعة [4] عرضها على المجمع الموقر".[5]

- كتاب في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، مهدي مخزومي (mehdi makhzumi): « كتابه هذا خطة ومنهج حديث لتطوير النحو، وتوجيهه وجهة أخرى غير وجهته

---

[1]– يراجع بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1،ص 168–170.

[2]– تجديد النحو ونظرة سواء، أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، ط، 1986، ص9–10.

[3]– يراجع إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الأفاق العربية، د ط، 2003م، ص 53–99.

[4]– يراجع تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، د ت.

[5]– تجديد النحو ونظرة سواء، ص10–11.

التقليدية، إستصفى فيه المؤلف خير ما أبدعته قرائح النحاة واللغويين من علماء البصرة، والكوفة، وبغداد، والأندلس، معرضا عن الآراء المتكلفة، والمذاهب المتعسفة، والتعليلات المنطقية، والفلسفية الغامضة».[1]

المطلب الثالث :استثمار النظرية الخليلية الحديثة في ميدان تعليم اللغات

فتعليمية اللغات من الميادين التي حاول فريق بحث من الجزائريين استثمار النظرية الخليلية الحديثة فيها قصد الوصول إلى البحث الميداني العلمي التكنولوجي للنحو العربي، وجاءت في المبادئ التالية:

1- التمييز بين ملكتين:

[1]– في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط2،1986م، ص3–4.

انطلق الأستاذ من الفكرة التي مفادها أن اللغة لا تكتسب الملكة فيها إلا بالتمييز بين ملكتي الوضع والاستعمال، فالملكة اللغوية على هذا هي ملكتان :القدرة على التعبير السليم، والقدرة على تبليغ كل الأغراض الممكنة في أحوال خطابية معينة، ولكل منها قوانين تختص بها.

2- اكتساب ملكة السلامة اللغوية:

ويعني بها التحكم في القواعد والمعجم ويبنى على إحكام التصرف في مثل اللغة، والذي يكون بإكساب القدرة على الانتقال من الأصل إلى الفروع، والعكس.

ومثاله (اللفظة)، فهي عبارة عن أصل تتفرع عليه كل الفروع التي تقتضيها اللفظة الاسمية أو الفعلية، وإحكام التصرف فيها معناه تطبيق القواعد بعد أن يتم اكتسابها، والذي يتم في وقت قصير بالنسبة للدرس النحوي الذي ينطلق من القاعدة وتطبيقها، أو العكس.

3- اكتساب القدرة على التبليغ:

والتمكن منه يعني التصرف في البنى والمثل بما يقتضيه المقام (حال الخطاب).وقد ظهرت محاولة تطبيق هذه النظرية في الجزائر في وضع أول طريقة للجامعيين الذين لا يتقنون اللغة العربية ، وقد اقترح الأستاذ برنامجا تكوينيا للمعلمين والأساتذة- في هذا الميدان -على وزارة التربية الوطنية.[1]

لقد كشف لنا هذا الفصل عن المنهج الحداثي التجديدي في فكر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح النحوي، والذي نعده من الذين سايروا الحداثة في النحو العربي وسيروها بما أبدعه في هذا المجال، مما يجعلنا نصفه من رواد التجديد في النحو العربي، و قد اختلف منهجه عن كثير من معاصريه والذين ضربوا النحو في أصالته و تراثه بدعوى التجديد فيه. فعلى العكس من ذلك وجدنا أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح قد استند على هذا التراث النحوي العربي الأصيل، ليبلور أفكاره النحوية التجديدية فيه والمحافظة عليه بإعادة إحيائه من جديد .فكانت النظرية الخليلية الحديثة التي أسسها مع نخبة من النحاة والتي تبّنت أفكار ومبادئ المدرسة الخليلية القديمة، والتي تعني نحو الخليل(-al khalil) وسيبويه (sibawayh) ومن تبعهم، كسيرورة لهذه المدرسة، وحركة من حركات التجديد والتحديث في النحو العربي.

وهناك من رأى عدم جدوى مثل هذه الحركات برمتها في النحو العربي، فجاء في قوله : «إن محاولات التيسير والتجديد قد تعاملت مع النحو الواصل إلينا من النحاة، بمعنى أنها محاولات

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 55–54

توقفت عند النحو العلمي كما هو مدون في كتب النحاة، ولم يجرب أصحاب هذه المحاولات خوض غمار (النحو العملي) بما يدل عليه من قوانين وسنن تجري وفقه الألسنة ».[1]

وقال أيضا:« إن حركة التيسير والإصلاح كانت خاضعة خضوعا تاما للتفكير اللغوي التقليدي ... ولا يظهر في أعمالهم أدنى أثر لعلم اللغة إلا بطريق غير مباشر».[2]

وما يكّذب هذا القول ما أبدعه أستاذنا في نظريته الخليلية الحديثة والتي لم يهدف فيها إلى إصلاح النحو العربي القديم وما علق به من شوائب وتعقيدات بأن يجعله مختصرا أو يعيد ترتيب أبوابه على غرار ما وجد عند بعض النحاة المحدثين بل رأينا الأستاذ يحيي مفاهيم عربية أصيلة، ويصحح أخرى طمس معناها نتيجة قصور فهمنا لما قصده منها الأوائل .وتف طن الأستاذ إلى الكشف عن نظريته اللغوية الحديثة التي منبعها نموذجا عربيا أصيلا في محاولة لخلق هذا التمازج بين الفكر النحوي العربي القديم، والفكر اللساني الحديث، والتطور لعلمي المعاصر، بتزكية الأفكار النحوية للخليل وسيبويه ومن تبعهم كأصل يستند عليه في كل هذا، مع مقابلتها بما أتى به الغرب من نظريات لغوية حديثة.

هذه النظرية التي قامت في ذهنه بعد القراءة المتأنية الدقيقة لمفاهيم النحو العربي ثم سعت إلى إعطاء منهج حداثي لدراسة نحو العربية، وقد سعى الأستاذ إلى ترسيخ مبادئها بإعطائها ما يميزها من مفاهيم ومصطلحات وطرق تحليل خاصة بها على غرار ما تعرف به كل النظريات اللغوية الحديثة .وفي هذا المجال فإن الأستاذ وقف مع الكثير من المفاهيم والمصطلحات النحوية العربية الأصيلة والتي استغلق فهمها عند البعض أو أُسقط عليها مفاهيم أرسطية فطمس معناها، فرأى ضرورة تصحيحها مبرزا ما فيها من العلمية والدقة المتناهية إذا فهمت على أصلها بغير الوجه الذي آلت إليه، والذي سبب هذه الإشكالات التي عقدت نحونا العربي، وغيرته إلى غير صورته الطبيعية التي جاء بها عند الأوائل.

والأستاذ الحاج صالح لم يحدث القطيعة التامة مع ما جاءت به النظريات اللغوية الحديثة في العالم، ولم يناد بذلك، بل نجده يدعو إلى الاستفادة منها كلما دعت الضرورة لذلك، فهذا من طبيعة العلم الذي لا أرض له.

---

[1]– النحو الغائب، عمر يوسف عكاشة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ط2003،1م، ص41.

[2]– الرجع نفسه، ص41.

ولم يكن الأستاذ مقّلدا أو مجرد ناقل أمين لأقوال النحاة الأوائل، إذ كانت نظريته اكتشاف على اكتشاف، ورؤية على رؤية، ولا غرابة في ذلك، لأن هذه النظرية الأصلية التي غيرتها الملابسات التي تعاقبت عليها من دخول للمنطق الأرسطي في مفاهيمها أو استغلاق لفهمها عند المتأخرين، كل ذلك حجب رؤية حقيقة هذه النظرية التي فيها من العلمية ما تضاهي به أحدث النظريات اللغوية الغربية. فكانت رؤية الأستاذ منسجمة، زاوج فيها بين الأفكار النحوية العربية الأصيلة، والتطورات العلمية الحديثة، في دراسته هذه التي كشفت لنا عن منهجه في تصور الحلول اللازمة لمعالجة مشكلة الحداثة في النحو العربي، والتي رفض أن تكون تقليدا أعمى سلبيا، واهتدى إلى فكرة جديدة تحاول أن تعفي النحو العربي وتحصنه من أن يقف في مكانه جامدا، أو ترجعه إلى ما وصل إليه من صورة معقدة عند النحاة المتأخرين .فاكتشف الحداثة النحوية العربية، مرتكزا على ما أحياه من مفاهيم ومصطلحات نحوية أصيلة مع ربطها بالمنطق الرياضي الذي هيأ لها من قبل، محتذيا حذو شيخه الخليل الذي كان رياضيا.

ويمكن أن نقسم منهجه النحوي الحداثي هذا على مجالين هامين هما:

أ – على مستوى المفاهيم :إحياؤه للمفاهيم والمصطلحات العربية الأصيلة، وكشفه عن دلالاتها الحقيقية، والرياضية، والتي جاءت بمنهجية وعلمية مستقلة عند النحاة الأوائل والتي تصلح أن تكون مبادئً لنظرية لغوية نحوية.

ب- على المستوى التقني :استثماره لهذه المفاهيم ودلالاتها الحقيقية بصورة عملية في تطوير هذه اللغة، وضمان حيويتها و استمراريتها.

و الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح لم يكن الوحيد الذي عمل مع التراث النحوي، فلسانيات التراث علم قائم بذاته، عمل فيه كثير من النحاة العرب المحدثين، الذين حاولوا دراسته دراسة علمية في محاولة لإخراج النحو العربي في صورة تتماشى وروح العصر، فقد اختلفت المنهجية في إخراج هذا النحو بمعارفه الأصلية في بعدها العلمي، والمنهجي.

إن الأستاذ الحاج صالح في منهجه هذا يمتلك إبداعا نحويا جديدا، استخدم فيه قوة ذهنية كبيرة، فكرية، وعلمية بأن وضع المفاهيم التقليدية في مظانها، فقد أثرت فيه الاتجاهات التقنوية الحديثة التي استند عليها كوسائل، وأساليب، وأدوات في تفعيل هذه المفاهيم التقليدية من خصوصيات منهجية وعلمية، وهي راجعة إلى طبيعة دراسته للرياضيات، والمناهج اللغوية الحديثة، واطلاعه

على معايير الفلسفة، والعلم، والمنطق، والحاسوب، و كذا استدلاله بأقوى وسائل البرهان لرد الشبهة، وإبراز الحقائق المغيبة.

فقد استند إلى ما وصل إليه العلم من وعي بضرورة استخدام المنطق الرياضي في العلوم الحديثة، ومنها العلوم اللغوية، ونحونا العربي لم يكن بمنأى عن هذا كله، مما مكن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من الكشف عن النظرية النحوية العربية، واستثمارها في تحويل العلوم الإنسانية المرنة إلى الآلة، وأيضا استثمارها في تعليم اللغات ، وهذا خير دليل على قدرته على تحويل النحو العلمي، إلى نحو عملي.

الخــاتــمة:

وفي خاتمة دراستنا هذه نجمل أهم النتائج المتوصل إليها للإجابة عن أهم تساؤلات بحثنا هذا، ونوجزها في النقاط التالية:

1-الأصالة عند عبد الرحمن الحاج صالح إبداع ومغايرة، ولم يقابلها بكلمة الحداثة، بل قابلها بكلمة التقليد، والذي قرره في مظهرين في نحونا العربي، أولهما تقليد النحاة المتأخرين، وثانيهما تقليد النظريات اللغوية الغربية.

2- الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح حقق مفهوم الأصالة في النحو العربي.

3-عبد الرحمن الحاج صالح في تفكيره النحوي ربط بين الفكر النحوي العربي الأصيل، والفكر اللساني المعاصر، وكان موقفه الانفتاح على النظريات اللغوية الغربية الحديثة لا الانصهار فيها.

4- الأستاذ الحاج صالح ليس مقلّد أو مجرد اجتراري، وإن كان يّتكئ على نحو القدامى، فقد أبدع النظرية الخليلية الحديثة التي استثمرت في مجالات حديثة كتعليم اللغات، والحوسبة.

5- لا يصدر أحكامه إلا بعد مناقشات علمية مقنعة، يستعمل فيها طرائق برهنة مختلفة و مناسبة.

6- الأستاذ الحاج صالح في تفكيره النحوي لم يعرف الانغلاق، وهذا ما أهّله إلى الاتصاف بالعلمية أكثر.

7- إن الاطلاع على تراثنا النحوي العربي الأصيل يدفعنا إلى الاعتزاز والافتخار به، ويشكل دافعا لمواصلة البحث والابتكار فيه.

8- إن أفكار الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح النحوية جديرة بأن تنشر وتناقش بتدارسها في الجامعات الجزائرية و العربية لتعميم الفائدة.

فهرس المصادر والمراجع

1- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، د ط، 2003م.

2- أسرار االعربية، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقام، بيروت، ط1، 1999م.

3-إشكاليات القراءة ة آليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب، ط2005،7 م.

4- أصول االتفكير االنحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، ط1، 2007م.

5- أصول االنحو العربي(في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي)، بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999م.

6- أصول االنحو العربي(ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، محمد عيد، عالم الكتب، ط1، 1997م.

7- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2006 م.

8- بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمان الحاج صالح، موفم للنشر، دط، 2007م.

9- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، موفم للنشر، دط، 2007م.

10- تجديد االنحو ونظرة سواء، أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، ط1، 1986م.

11- التداولية عند االعلماء العرب(دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، مسعود صحراوي، دار الطليعة بيروت، ط1، 2005م.

12- تطبيقات في المناهج االلغوية، إسماعيل أحمد عمايرة، دار وائل، ط1، 2000م.

13- االتعليل النحو (في الدرس اللغوي االقديم والحديث)، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، دار السيرة،ط1، 2007م.

14- خصائص االتأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، سعود غازي، أبو تاكي، دار غريب، ط1، 2005م.

15- االخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، ط1، 2006م.

16- الخطاب الأدبي (من النشأة إلى التلقي دراسة تحليلية نموذجية)، نواري سعودي أبو زير، مكتبة الآداب، ط1، 2005م.

17- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسين خميس الملخ، ط1، 2007م .

18- الرد على االنحاة ، ابن مضاء القرطبي، دار المعارف، ط3، دت.

19- شرح كافية ابن االحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستر اباذي، تقديم و شرح اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط2، 2007م.

20- شرح المفصل للزمخشري، ابو البقاء يعيش بن علي الموصلي، تقديم اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1،2001م.

21- االصاحبي(في فقه االلغة االعربية و مسائلها و سنن االعرب في كلامها)، ابن فارس، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.

22- طبقات النحويين و االلغويين، ابو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، دار المعارف بمص، د ط، 1973م.

23- االعربية و علم االلغة االبنوي،حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، د ط،1988م.

24- فصول في علم اللغة العام،محمد علي عبد الكريم الرويني، دار الهدى، د ط،2009م.

25- في النحو االعربي(قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث)، مهدي المخزومي، دار رائد العربي، ط2، 1986م.

26- االقياس في اللغة العربية، محمد الحسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، ط1، 1995م.

27- االلسانيات النشأة و التطور، احمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، د ت.

28- االلسانيات و أاسسها االمعرفية،عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، د ط،1986م.

29- اللغة بين المعيارية و الوصفية، تمام حسن،عالم الكتب،ط1، 2001م.

30- ما تلحن فيه االعامة، ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي، مكتبة الخانجي، د ط، دت.

31- مباحث في علم اللغة و مناهج البحث، نور الهدى لوشن، المكتبة الجامعية الازريطية، دط،2003م.

32- مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي،دار القصبة للنشر،ط2006،2م.

33- المستشرقون و المناهج اللغوية، إسماعيل احمد عمايرة، وائل للنشر و التوزيع عمان الأردن، ط3، 2002م.

34- معرفة اللغة، جورج يول، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط2000،1م.

35- مغني االلبيب عن كتب الأعاريب، ابو محمود عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، د ط، د ت.

36- منهج البحث اللغوي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د ط،2003م.

37- الموقعية في النحو العربي(دراسة سياقية)، حسين رفعت حسين، عالم الكتب، ط1، 2005م.

38- النحو و النحاة(بين الأزهر و الجامعة)، محمد عرفة، د ط، د ت.

39- النحو العربي و الدرس الحديث(بحث في المنهج)،عبده الراجحي، دار ريحان، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين،2005م.

40- نحو التيسير(دراسة و نقد منهجي)، احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د ط، 1984م.

المراجع الأجنبية:

41- Dictionnaire des sciences du langage, Franck NEVEU, Armand Colin, 2004.

42- Les grandes théories de la linguistique:De la grammaire comparée à la pragmatique, Marie-Anne PAVEAU, Gevrges-Elia SARFATI, Armand Colin , 2003.

المقالات الالكترونية:

43- االعامل بين النظرية االخليلية الحديثة و الربط العاملي لنوام تشومسكي، شفيقة العلوي،annales-uni-masta.dz(2009/03/07م).

44- المقاربة الحاسوبية للمعنى، عز الدين غازي، منتدى الحوار المتمدن،www.achewar.org.(2009/08/21م).

45- اللسانيات الحاسوبية، عز الدين غازي، منتدى علم النفس المعرفي،www.psy.conyntive.net(2009/04/05م).

فـــهرس الموضوعـــات

الـــموضوعـــات

الصفحة

المقدمة أ ب ج

تمهيد: عبد الرحمان الحاج صالح 6

الفصل الأول: أصالة الخطاب عند عبد الرحمان الحاج صالح 8

المبحث الأول: النظريات اللغوية الغربية الحديثة و النحو العربي 9

المطلب الأول: البحث اللغوي الحديث و النحو العربي 10

المطلب الثاني: البنيوية و النحو العربي اختلافهما النظري و المنهجي 20

أهم ما يتفق فيه النحو العربي مع اللسانيات البنيوية 21

أهم ما يختلف فيه النحو العربي عن البنيوية 27

المبحث الثاني: حوسبة التراث النحوي النحوي العربي 42

المطلب الأول: اللسانيات الحاسوبية و التعريف بها 43

المطلب الثاني: النظريات اللغوية كأساس للعلاج الألي للغات.....45

النظريات اللغوية الغربية و العلاج الألي للغات.....45

النحو العربي الخليلي كمصدر لبناء نمط لغوي جديد.....46

المطلب الثالث: منطق النحو العربي و العلاج الحاسوبي للغات.....48

مفهوم الباب مفهوم المثال.....49

مفهوم الأصل و الفرع.....52

مفهوم القياس في النحو العربي.....53

مفهوم اللفظة.....54

مستوى الكلم.....55

مستوى أبنية الكلام، نظرية العامل العربية.....56

ظاهرة الإطالة(التكرار و التثمية).....58

أعلى مستويات التحليل هو مستوى ما فوق العامل.....60

الفصل الثاني: تجديد الفكر االنحوي عند عبد الرحمان االحاج صالح.....62

المبحث الأول: النظرية الخليلية الحديثة و مبادؤها الاساسية.....63

توطئة:.....64

المطلب الأول: مبادئ و مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة.....65

مفهوم الاستقامة.....65

مفهوم الانفراد.....66

الموضع و العلامة العدمية.....67

مفهوم العامل.....69

التمييز بين الكلام كبنية و الكلام كخطاب.....70

المطلب الثاني: التحليل النحوي العلمي عند الخليل و أتباعه.....74

المستوى الأدنى من اللغة و التحليل العمودي.....74

مستوى الكلمة و مثالها.....74

استنباط البنى أو المثل في القياس.....75

مفهوم اللفظة كوحدة قابلة للامتداد.....76

المبحث الثاني: أراؤه التعليمية واستثمار النظرية الخليلية الحديثة في تعليم النحو

المطلب الأول: صعوبة تعلم النحو العربي.....77

المطلب الثاني: تحديد أطراف المشكلة.....79

ما يخص المادة اللغوية المختارة.....81

المطلب الثالث: استثمار النظرية الخليلية الحديثة في ميدان تعليم اللغات.....84

التمييز بين ملكتين.....84

اكتساب ملكة السلامة اللغوية.....84

اكتساب القدرة على التبليغ.....84

الخاتمة.....89

فهرس المصادر و المراجع.....91

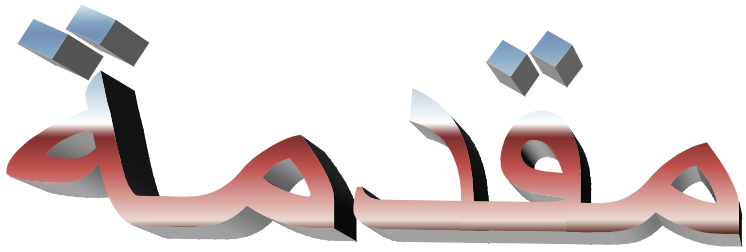
مقدمة

تمـــهـــيـد
ترجمـــة لحيـــاة عـــبـــد الرحـــمـــان الحـــاج صـــالـــح

الفصل الأول
أصالة الخطاب عند عبد الرحمان الحاج صالح

المبحث الأول: االنظريات اللغوية االغربية االحديثة والنحو االعربي

المبحث االثاني: حوسبة التراث النحوي العربي

المبحث الاول
النظريات اللغوية الغربية الحديثة والنحو العربي

المبحث الثـــانـــــي
حـــوســبة التـــــراث النحــوي العـــربي

الفصل الثاني
تجديد الفكر النحوي العربي عند عبد الرحمان الحاج صالح

المبحث الأول: النظرية الخليلية الحديثة ومبادؤها الأساسية

المبحث الثاني: أراؤه التعليمية واستثمار النظرية الخليلية الحديثة في تعليم النحو.

المبحث الأول
النظرية الخليلية الحديثة ومبادؤها الأساسية

المبحث الثاني
أراؤه التعليمية واستثمار النظرية الخليلية الحديثة في تعليم النحو

الخاتمة

المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات